الفصل الثالث

موقع نظريات سوسير

هناك سياقات ثلاثة مختلفة يمكن للمرء فيها أن يحاول تقدير ما لفكر **سوسير** من دلالة. وعلى الرغم من أن هذا قد ينطوى على قدر من التكرار فى الكشف عن أهمية بعض المفاهيم أو الرؤى، فإن الأفضل – فيما يبدو – هو أن ننظر تباعًا فى علاقة **سوسير** بسابقيه فى علم اللغة، وفى العلاقات بين نظريات **سوسير** فى اللغة والتيارات الرئيسية فى الفكر خارج ميدان علم اللغة، ثم ننظر أخيرًا فى تأثير **سوسير** فى علماء اللغة المحدثين، وفيما ظفرت به أفكاره لدى اللاحقين له. وهذه المساحة العريضة من النظر ضرورية لأن أهمية **سوسير** تكمن لا فى مجرد إسهامه فى علم اللغة فى ذاته، ولكن فى الطريقة التى جعل بها ما كان لولاه لبدا حقلا معرفيًا عويصًا، وتخصيصًا – جعل منه حضورًا فكريًا بارزًا، ونموذجًا لغيره من حقول «العلوم الإنسانية». وبعبارة أخرى فإن الهدف الضمنى لهذا الفصل هو أن نستكشف – ونحن ننظر فى الطريقة التى استجاب بها **سوسير** للوضع الخاص بعلم اللغة فى أيامه، وفى الأساس النظرى الذى أقام عليه تجديده لعلم اللغة – استبصاراته الجوهرية، المتعلقة بدراسة السلوك الإنسانى والمسائل الاجتماعية.

علم اللغة قبل سوسير:

إن كتاب **دروس فى علم اللغة العام** يبدأ بصياغة مركزة لملاحظات **سوسير** على تاريخ علم اللغة؛ فهو إذ يطرح جانبًا دراسة اللغة فيما قبل عام ١٨٠٠، يفرق بين مرحلتين من مراحل البحث اللغوى: مرحلة فقه اللغة المقارن أو النحو المقارن، التى تبدأ مع عمل فرانز بوب Franz Popp فى عام ١٨١٦ (حيث قارن بين نظام التصريف فى اللغة السنسكريتية ونظام التصريف فى اللغات الأخرى)؛ والمرحلة الثانية هى المرحلة التى

تبدأ فى عام ١٨٧٠ على وجه التقريب، عندما صار فقه اللغة المقارن أكثر نزوعًا إلى التاريخ، وعندما بدأ بعض علماء اللغة يطرحون أسئلة ملائمة تتعلق بطبيعة اللغة وبالمنهج اللغوى.

ولم يكن لدى **سوسير** ما يقوله عن علم اللغة قبل عام ١٨٠٠ إلا القليل؛ وربما كان السبب فى ذلك أنه كان أقل ما يكون عناية بالمشكلات العامة فى التاريخ الفكرى منه بمناهج التحليل اللغوى وتحديد الوقائع اللغوية. ولكننا إذا كنا نفكر فى الدلالة الأوسع لنظرية **سوسير** الخاصة فإننا لا نستطيع أن نتحاشى النظر فى مدى ما اشتمل عليه تمرد **سوسير** على علم اللغة فى القرن الذى عاش هو فيه من استنباط جدلى لبعض المبادىء الأساسية، أو معان ضمنية للدراسة اللغوية قبل القرن التاسع عشر. وسوف يكون شرحى سريعًا بالضرورة، وانتخابيًّا، وتجريديًّا، ولكنه أساسى إذا ما كان من واجبنا أن نعرف ما أعاد **سوسير** الكشف عنه، أو ما احتفظ به من الفكر السابق المتعلق باللغة. ويذهب من يؤثرون أن يهبوا أنفسهم لدراسة اللغة إلى أنهم ينهضون بشىء جدير بالاهتمام، وأنهم وإن لم يكونوا بالضرورة قد شكلوا رؤية تتعلق بالغرض من دراسة اللغة، فإن الفروض التى أقاموا عملهم على أساسها ستشكل بالضرورة حقلهم المعرفى. وعلى سبيل المثال فإن العصر الذى يفترض أن علم اللغة سيعمق من رؤية الخصائص المميزة للأمة أو الجنس، سينتج حقلاً معرفيًا يختلف اختلافًا كبيراً عن العصر الذى يفترض أن علم اللغة سيلقى الضوء على طبيعة الفكر الإنسانى وطبيعة العقل نفسه.

وهذا الفرض الأخير شكل بنية دراسة اللغة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وبث النشاط فيها؛ فعن طريق دراسة اللغة راح المرء ينشد فهم الفكر نفسه. ولكن نمط السؤال الذى طرح عن التفكير حدد للدراسة اللغوية شكلين من التناول؛ أولهما، وهو ما ينتمى بصفة أساسية إلى القرن السابع عشر، ويمثله خير تمثيل كتاب (النحو العام والقياس) (Grammaire général et raisonnée)، المسمى: The port royal Gram-mar، ينظر إلى اللغة على أنها وصف دقيق للتفكير أو صورة له، ومن ثم ينشد من

خلال دراسة اللغة الكشف عن منطق جامع يتمثل فى قوانين العقل. والمهمة الرئيسية هى الشرح العقلى لأجزاء الكلام وللأشكال النحوية. ومن هنا قيل لنا إن الفعل – مثلاً – يصور بصفة أساسية حالة الإثبات، حتى إن الفعل الجامع الصحيح هو فعل الكينونة **to be** . ومع ذلك فقد ضمت اللغات فى أفعالها الوظيفة الفعلية الصحيحة الخاصة بالإثبات أو الإسناد، والوظيفة الأخرى غير الفعلية، الخاصة بتعيين صفة من الصفات. ومن هنا يكون تحليل جملة بيتر يعيش **Peter lives** فى النحو المنطقى على أنها Peter is living ، حيث يؤكد فعل الكينونة الصحيح is(*) صفة living الحياة فى بيتر.

وقد كان هذا النوع من النحو بمعزل كليًّا عن الزمن atemporal أو تزامنيًّا synchronic. وقد لاحظ **سوسير** نفسه وهو يتساءل على نحو أقرب إلى التحقير: «كيف باشر أولئك الذين درسوا اللغة عملهم قبل تأسيس علم اللغة؟» – لاحظ أن وجهة نظر نحاة القرن السابع عشر كانت «غير معيبة»؛ فقد كان لديهم موضوع محدد تحديداً جيداً، كما أنهم عرفوا ما كانوا منخرطين فيه، ولم يخلطوا بين الدراسات التزامنية والدراسات التاريخية، وإن افتقروا إلى الممارسة العملية فى جوانب أخرى كثيرة (الدروس ٨٢؛ دروس ١١٨). ولكن هذا الغياب نفسه للبعد الزمنى على وجه التحديد هو ما أزعج اللاحقين بهم فى القرن الثامن عشر. لقد ذهبوا إلى أن المرء إذا رغب فى فهم الفكر فلن يكون كافيًا له أن يقيم نحوا منطقيًّا؛ إذ ينبغى للمرء أن يناقش مسألة تشكيل الأفكار أو نموها. وقد كان هذا أمراً حاسمًا لدى أتباع **لوك** Locke ؛ ففهم العقل البشرى يقتضى أن يعرف المرء كيف تولدت الأفكار من الأحاسيس. وقد كان هذا على وجه التحديد هو المشكلة بعينها التى اهتم بها **كوندياك**، علاّمة القرن الثامن عشر وعالم اللغة، وذلك فى كتابه المسمى **دراسة فى أصل المعرفة البشرية**.

(*) لابد من ملاحظة أن فعل الكينونة هذا، الذى يتوسط بين المبتدأ والخبر، يسمى الرابطة . وفى الجملة الاسمية فى اللغة العربية لا تظهر هذه الرابطة، ويكون الإسناد بين المبتدأ والخبر على نحو مباشر، فلا يقال: بيتر (يكون) يعيش، بل يقال: بيتر يعيش، وتظل الرابطة عندئذ تصوراً عقليًّا صرفًا. (المترجم).

لقد بدأ **كوندياك** ببيان كيف أن التفكير يمكن أن يشتق من الشعور، وأن آلية الاشتقاق هي «عملية للربط بين الأفكار» تحدث خلال استخدام العلامات. ولا أهمية للطبيعة المحددة لدعواه، ولكن المهم هو الاتجاه الذي تقوده إليه. إنه في محاولته بيان كيف أن الفكر يؤول إلى أصل طبيعي، وأنه من الممكن شرح كينونة التأمل والأفكار المجردة، قد جاوز القول بأن اللغة صورة للتفكير (كما كان الوضع في القرن السابع عشر) بأن ذهب إلى أن الأفكار المجردة هي نتيجة للعملية التي يتم إنشاء العلامات عن طريقها. ولهذا كان عليه أن يوضح فكرة أن هناك عملية طبيعية يمكن عن طريقها للغة قائمة على العلامات العرفية أن تنشأ عن تجربة بدائية وغير تأملية. لقد كان لزامًا عليه أن يهتم بأصل اللغة.

ومن خلال **كوندياك** وأتباعه صار أصل اللغة مشكلة أساسية في فكر القرن الثامن عشر. ولكن من المهم ملاحظة أن البحث في هذه المشكلة كان فلسفيًّا أكثر منه تاريخيًّا، حيث يدرس المرء أصل اللغة من أجل أن يلقي الضوء على طبيعة اللغة، ومن ثم على طبيعة التفكير. ذلك بأن المرء حين يشرح أصل شيء فإنه يشرح طبيعته. وهكذا جاء تفكير القرن الثامن عشر في اللغة ليركز بصفة خاصة على ما يمكن للمرء أن يسميه علم أصول اللغة الفلسفي؛ وهو محاولة شرح العلامات والأفكار المجردة عن طريق تخيل أصولها في الإيماء والحركة والشعور. وعلى سبيل المثال يذهب **كوندياك** إلى أن حروف الجر كانت في الأصل أسماء لإيماءات تعين الاتجاه. وربما وردت الإشارة في إسهاب إلى سبب هذه الفروض فيما ذهب إليه لوك Locke ، وما اقتبسه ترجوت Turgot تفصيلاً في مقاله عن علم أصول اللغة في دائرة المعارف، من أن دراسة أصول الكلمات قد تعين الأفكار التي أوحت بها الطبيعة نفسها إلى الإنسان.

وقد أفضت الرغبة في دراسة آلية عمل العقل من خلال اللغة إلى البحث في الجذور البدائية؛ أي العناصر الأساسية التي تكمن – محتفظة بمعناها – في قلب كل العلامات التي تطورت عنها عندئذ. وقد كان الجذر اسمًا أوليًّا؛ كان تمثيلاً أساسيًّا، ثم أمكن التفكير في التطورات اللاحقة بوصفها امتدادات استعارية أو إضافات خارجية لهذه

العلامات الأساسية إنْ لم تكن تشويهات لها. وليست الاشتقاقات الواردة لدى توك Took فى كتابه تحولات پرلى The Diversions of Purley سوى أكثر الأمثلة إمتاعًا لطراز من التفكير مألوف للغاية فى إنجلترا وفرنسا فى القرن الثامن عشر.

وفيما يأتى كلام **توك** عن الجذر bar :

> **إن الجذر bar يعنى فى كل استخداماته الحماية والدفاع defence ؛ أى ذلك الذى يتحصن به أى شيء، ويَقْوَى، ويُصان. إن مخزن الحبوب barn هو مكان مسيج أو مغلق ومؤمن، تحفظ فيه الحبوب وما أشبه أو تصان من تأثير المناخ، ومن النهب، إلخ. والنبيل baron رجل مدجج بالسلاح أو محصن أو قوى، والمركب barge زورق قوى، والصفقة bargain اتفاق مؤكد ومشدد.. والسفينة bark مركب قوى، ولحاء الشجرة bark هو الحامى لها.**

وهذا فى رأيى مثال فيه إفراط، ولكنه يوضح جملة من المسائل المهمة: أولها أن دراسة اللغة قامت على أساس نظرية التمثيل؛ فقد كان للكلمات أهميتها لأنها فهمت بوصفها علامات تمثل صنوفًا أساسية من التجربة؛ ووفقًا لهذه الصنوف كان تجميعها. ووحدة التمثيل أو المعنى هى ما استخدم فى الجمع بين هذه الكلمات.

والمسألة الثانية هى أن المحلل لكى يلقى الضوء على التفكير راح يحاول تبرير العلامات؛ فكلمة baron ليست مجرد الجمع الاعتباطى بين نسق من الأصوات وأحد المعانى، وإنما يبررها اشتقاقها المفترض من الجذر الأولى الذى يعد فى ذاته الأساس الطبيعى لكل العلامات المتعلقة به. وبصفة عامة يفترض مشروع دراسة أصول الكلمات أن الكلمات المستخدمة فى لغتنا ليست علامات اعتباطية ولكن لها أساس معقول، وأن الشبه بينهاوبين العلامة الأولية يبرر وجودها.

والمسألة الثالثة أن الزمن يُستحضَر هنا، على نحو ما كان مألوفًا فى القرن الثامن عشر، لا لصالح أى مشروع تاريخى ولكن بوصفه قصة خيالية شارحة. وقد مهد هذا الطريق

بطبيعة الحال للدراسة التاريخية الأكثر تمحيصًا، المتعلقة بالتطور اللغوى الذى تعيَّن عليه أن يصوب الضربة إلى صميم المشروع الفلسفى عن طريق تحطيم الأصول الفلسفية للكلمات. وقد كان الطلبة دارسو اللغة فى القرن الثامن عشر فى استحضارهم التاريخ، وإن كان فى شكل قصصى، قد جعلوا أنفسهم عرضة للنقد.

وأخيرًا فإن العلاقة بين اللغة والعقل قد فهمت على نحو تجزيئى؛ وليس إلا فى حالة تناولهما منفردين، أو ضمن مجموعة مفردة، حتى تنم العلامات عن طبيعة العقل والعمليات العقلية. والربط بين اللغة والعقل يكون هنا قد تم لا من خلال الأبنية المنطقية للنحو الفلسفى فى القرن السابع عشر، ولا من خلال تصور لغة ما أو نظام لغوى كان من الممكن أن يؤكده سوسير، بل من خلال المفاهيم الطبيعية التى مثلتها الجذور اللغوية المفردة.

وقد كان حريًّا بالقرن التاسع عشر أن يرفض هذه الاهتمامات أو الإجراءات الأربعة. ووفقًا لما يذهب إليه هانز آرسليف Hans Aarsleff :

> **من المتفق عليه عالميًا أن التحول الحاسم فى دراسة اللغة قد حدث عندما تم الاستغناء عن المنهج الفلسفى القبلى فى القرن الثامن عشر لصالح المنهج التاريخى الاستدلالى فى القرن التاسع عشر. لقد بدأ المنهج الأول بالتصنيفات العقلية، والتمس لها ما يمثلها فى اللغة، كما هو الشأن فى النحو العالمى، وأقام الاشتقاقات على أساس من عمليات الحدس المتعلقة بأصل اللغة. أما المنهج الثانى فقد اقتصر على التماس الحقائق، والدليل، والوصف الشارح؛ وهو بذلك قد فصل بين دراسة اللغة ودراسة العقل(١).**

وإذ رفض القرن التاسع عشر الرابطة بين اللغة والعقل، فقد اهتمامه بالكلمة بوصفها علامة أو تمثيلاً. لقد صارت الكلمة صيغة تقارن بصيغ أخرى من أجل إنشاء العلاقات

(١) The Study of Language in England, 1780 - 1860 (Princeton: Princeton University Press, 1967), p. 127

وهذه مناقشة ممتازة لتاريخ علم اللغة، فى مجال أوسع مما يدل عليه عنوانها.

بين اللغات، أو لنقل إنها صارت صيغة من الممكن تتبع تطورها التاريخى.

وقد استُبعد التاريخ القصصى لعلم أصول اللغة الفلسفى ليحل مكانه تاريخ وضعى بالمعنى الصحيح للكلمة، واستبعدت معه محاولة استخدام التاريخ فى تبرير العلامات. وفى إيجاز، لم يعد موضوع الدراسة فى علم اللغة فى القرن التاسع عشر هو العلامة بوصفها تمثيلاً يتحتم استكشاف أساسه العقلى، بل صار صيغة يتحتم وصف وجوه الشبه والروابط التاريخية بينها وبين الصيغ الأخرى.

وعلى الرغم من أن علماء اللغة يرون بصفة عامة فى تطورات القرن التاسع عشر تقدمًا عظيمًا، فإن شيئًا ما كان من الواضح أنه فُقد فى هذه النقلة فى مجال الاهتمام. وعندما وصل الأمر **بسوسير** إلى معارضة أسلافه المباشرين، عاد إلى اهتمامات القرن الثامن عشر، وإن كانت عودته فى مستوى مختلف من التعقيد وبطريقة مختلفة. لقد عاد – أولا وقبل كل شيء – إلى مشكلة العلامة، وتصور اللغة مرة أخرى على أنها نظام من التمثيل. وقد رأى أن المرء ما لم يتناول الصيغ اللغوية بوصفها علامات فلن يستطيع تحديدها. ولكنه إذ وضع مشكلة العلامة فى سياق بحثه المنهجى، تحاشى تجزيئية أسلافه من القرن الثامن عشر، حيث رأى أن العلامات لا تتشكل إلا من خلال علاقاتها بعلامات أخرى؛ ومن ثم كان من المحتم الاستغناء عن مشروع دراسة العلامات المفردة بوصفها تمثيلات. أضف إلى هذا أن **سوسير** قد أعاد إنشاء العلاقة – بصورة ضمنية على الأقل – بين دراسة اللغة ودراسة العقل، ولكن ذلك كان – مرة أخرى – فى مستوى آخر وفى سياق منهجى مختلف. ثم إن ما تكشف عنه دراسة اللغة فيما يتعلق بالعقل ليس جملة من المفاهيم الأولية أو الأفكار الطبيعية، ولكنه عمليات البناء والتفريق العامة، التى تصبح الكلمات دالة من خلالها. وعندما يذهب **سوسير** إلى أن المعنى «تمييزى» أو تخالفى؛ أى قائم على أساس ما بين الألفاظ من وجوه الاختلاف، لا على الخصائص الذاتية للألفاظ ذاتها، فإن دعواه لا تخص اللغة وحدها بل العملية الإنسانية العامة، التى ينشيء فيها العقل المعنى عن طريق التمييز بين الأشياء.

وفى وسع المرء أن يقول، ملخصًا هذا فى إيجاز شديد، إن علم اللغة فى القرن الثامن عشر كان مثالاً للعيانية الحسية حين لا تكون فى موضعها الصحيح؛ فقد أقيمت العلاقة بين اللغة والتفكير على نحو مباشر للغاية، وبطريقة غاية فى العيانية، وذلك من خلال العلامات المفردة، التى كان استقلالها الذاتى مفترضًا. ومن أجل العودة إلى المشكلة من منظور مختلف، ومن أجل رؤية كيف أن الآليات العامة للغة بوصفها نظامًا سيميوطيقيًّا هى التى تصور الخصائص العقلية، كان من الضرورى كسر الرابطة بين اللغة والعقل بعض الوقت، وكان لابد من دراسة اللغة بوصفها موضوعًا فى ذاتها. كان لابد من تناولها على نحو مؤقت بوصفها نظامًا من الصيغ التى ليس لها تعلق خاص بالعقل. وكان هذا هو دور علماء اللغة فى القرن التاسع عشر.

وقد لاحظ **سوسير** فى مناقشته «النحو المقارن» أو فقه اللغة المقارن فى القرن التاسع عشر، أن هذا التطور لم يكن ليحدث، أو لم يكن ليحدث بهذه السرعة على الأقل، دون أن تكتشف أوربا اللغة السنسكريتية. لقد لفت الحكم الإنجليزى للهند، واهتمام رجال الإدارة الإنجليز باللغات الهندية – لفت أنظار علماء اللغة الأوربيين إلى وجوه القرابة المدهشة بين اللغة السنسكريتية واللغات الأوربية القديمة، كاليونانية واللاتينية. وقد بدت هذه العلاقات بين جذور الألفاظ، وكذلك بين الصيغ النحوية، لدى علماء اللغة فى أواخر القرن الثامن عشر من الكثرة بحيث لا يمكن أن تكون من باب المصادفة، وانتهت بهم إلى افتراض مصدر عام لهذه اللغات الثلاث.

وقد شجعت السنسكريتية على المقارنة بين اللغات لأنها – كما يبين **سوسير** – لم تشتمل على وجوه من القرابة مع لغات أوربية هندية أخرى فحسب، بل ساعدت كذلك على توضيح العلاقات بين تلك اللغات ذاتها. ولننظر فى تصريف هذه الأسماء:

Latin	:	genus	generis	genere	genera	generum
Greek	:	génos	géneos	génei	génea	géneön

Sanskrit : ´ganas ´ganasas ´ganasi ´ganassu ´ganasám

فإذا ما قارنا بين اللاتينية واليونانية وحدهما لم يبد بينهما كثير من القرابة المباشرة؛ ولكن إذا أضيفت إليهما السنسكريتية فإنها تساعد على الإيحاء بطبيعة العلاقة بينهما؛ فحيث يرد فى السنسكريتية حرف الـ S بين متحركين، يرد مكانه فى اللاتينية حرف الـ R ، فى حين يخلو مكانه فى اليونانية من أى حرف ساكن. وما زالت هناك – بطبيعة الحال – فروق ملحوظة بين الحروف المتحركة، ولكن المقارنة بين هذه الصيغ النحوية – أى النهايات الصرفية للأسماء – توحى على نحو مؤكد بالتماثلات.

ومع ظهور هذه الحقائق الكاشفة الجديدة أصبحت مهمة علم اللغة هى المقارنة، ولكنها ليست المقارنة بين الصيغ المنعزلة التى أثارت اهتمام علماء اللغة فى القرن الثامن عشر. لقد كان الهدف هو العثور على نماذج للقرابة، وليس الكشف عن المعنى أو التمثيل الأولى الذى يمكن لجذر مثل bar أن يحمله فى كل تجلياته. وهكذا وقع التأكيد على النظم الصرفية – أو، إذا أردنا الدقة، على العناصر التى ينتزعها علماء أصول اللغة لكى يقفوا على الجذور، أو التى درست بوصفها عناصر يمكن فصلها، كانت هى ذاتها مشتقة من جذور أخرى. وقد سلم **فريدرش فون شليجل** فى كتابه عن **اللغة وحكمة الهنود** (١٨٠٨) بوجود الجذور العامة، ولكنه أوضح أن «المسألة الحاسمة مع ذلك، التى من شأنها أن توضح كل شىء هنا، هى البنية الداخلية للغات أو النحو المقارن، الذى من شأنه أن يمنحنا معلومات جديدة كل الجدة، تتعلق بأصل اللغة، بالطريقة نفسها التى ألقى بها علم التشريح المقارن الضوء على التاريخ الطبيعى».

لقد كان من الضرورى – كما اقترحت من قبل – كسر الرابطة بين دراسة اللغة ودراسة العقل من أجل الوصول إلى فهم أفضل للغات بوصفها نظامًا. والنقلة فى الاهتمام من الجذور إلى النماذج الصرفية (التى كانت دائمًا أصعب الموضوعات التى يتناولها علماء أصول اللغة المتفلسفون) تعكس تغيرًا فى النظرية الخاصة بماهية اللغة؛ فلم تعد اللغة مجرد تمثيل، أو مجموعة من الصيغ التى يتم تنظيمها من خلال المنطق

الذى تمثله هذه الصيغ، والذى من خلاله يتحرك المرء لكى يدرك الفكر والعمليات التى يقوم بها العقل نفسه؛ ولكنها نظام من الصيغ التى يحكمها قانونها الخاص، والتى تشتمل على نموذج شكلى له استقلاله الذاتى. وتعد فكرة المقارنة بين اللغات، لا على أساس الجذور التى تستخدمها هذه اللغات للتعبير عن التصورات الأساسية أو صنوف التجربة، ولكن على أساس النماذج الشكلية للعناصر النحوية التى تترابط الألفاظ من خلالها ويتم التفريق بينها – تعد خطوة أساسية نحو نظرية فى اللغة بوصفها نظامًا شكليًا ومستقلا استقلالا ذاتيًا.

والواقع أن اللغة – على نحو ما يوحى **شليجل** فى عبارته التى سبق اقتباسها – كانت عندئذ تفهم بوصفها موضوعًا معرفيًا، أى شيئًا يمكن تجزيئه وتشريحه، شأنه شأن النبات والحيوان، ولم تعد تدرس بوصفها صورة للتفكير نفسه، أى بوصفها تمثيلاً لعلاقة العقل بالعالم. وقد لاحظ **ميشيل فوكو** أنه :

> **منذ القرن التاسع عشر أخذت اللغة تنكفىء على نفسها لكى تحرز كثافتها الخاصة، ولكى تنشر تاريخًا، وموضوعية، وقوانين خاصة بها. لقد صارت موضوعًا معرفيًا ضمن موضوعات أخرى، وفى المستوى نفسه بوصفها كائنات حية، وبوصفها ثروة وقيمة، وبوصفها تاريخًا للأحداث وللإنسان.. ولم تعد معرفة اللغة هى الاقتراب اللصيق قدر الإمكان من المعرفة ذاتها، بل هى مجرد استخدام لمناهج الفهم بعامة فى ميدان بعينه من الموضوعية(١).**

وقد كان هذا المنهج هو منهج المقارنة، فقد كان الهدف هو إثبات القرابات، وكان المبدأ المنهجى الأساسى هو أن وجوه الشبه بين النظم الصرفية هى معيار العلاقة اللغوية. ولكن الدراسة المقارنة حققت نتائج مذهلة؛ فقد أفضت إلى صياغة ما سمى « قوانين

(١) The Order of Things (New York: Pantheon, 1971), P. 296.

الصوت»؛ وهى القواعد العامة أو جداول التشابه التى أظهرت كيف أن جملة بعينها من الأصوات فى لغة ما تتشابه مع جملة أخرى من الأصوات فى لغة أخرى. وأشهر هذه القوانين هو قانون جرم Grimm ، المسمى باسم **ياكوب جرم**، الذى كان – مع **بوب** Bopp و**شليجل** و**راسمس راسك** Rasmus Rask – واحداً من علماء فقه اللغة المقارن الأوائل. ويتشكل قانون **جرم** فى الواقع من تسعة وجوه من التشابه: فاللغات الجرمانية تستخدم الحرف t حيث تستخدم اللاتينية واليونانية والسنسكريتية بدلا منه الحرف d ؛ وتستخدم الحرف F فى المواضع التى تستخدم فيها هذه اللغات الثلاث الحرف p (وهذان الوجهان من الشبه توضحهما الكلمات المستخدمة فى مقابل كلمة "foot" ؛ فهى فى الجرمانية القديمة fotus ، فى مقابل كلمة Pados اليونانية، وكلمة Pedes اللاتينية، وكلمة padas السنسكريتية)، وتستخدم الجرمانية الحرف b حيثما استخدمت اللاتينية الحرف f ، واليونانية الحرف ph ، والسنسكريتية الحرف bh ؛ وهكذا الشأن فى ستة أشكال اخرى من التشابه.

ويقول **سوسير** إن علماء فقه اللغة المقارن هؤلاء لم ينجحوا قط فى تأسيس علم حقيقى للغة؛ لأنهم لم يحاولوا تحديد طبيعة الموضوع الذى كانوا يدرسونه، ولم يتساءلوا عن أهمية العلاقات التى استكشفوها (الدروس ٣؛ دروس ١٦). لقد كان منهجهم مقارنيًّا صرفًا أكثر منه تاريخيًّا. وقد تكلموا كما لو كانوا يعرضون لنموذج عالمى تجريدى؛ أى مجموعة من الشقوق التى يتعين على كل لغة أن تملأها ببعض العناصر؛ ومن ثم فإنهم خلطوا بين المنظورات التزامنية والتعاقبية. والحقيقة أن أشكال التوازى التى استكشفوها بين اللغات تدل على علاقة تاريخية، وأن الدراسة التاريخية أو التعاقبية كان يمكن أن تعيد تفصيلاً بناء الخطوات التى صارت بمقتضاها عناصرُ من لغة أوربية هندية أصلية عناصر فى اللغات السنسكريتية واليونانية واللاتينية وما إلى ذلك. ومن جهة أخرى كان يمكن أن تبين الدراسة التزامنية كيف أنه فى مرحلة بعينها من تطور لغة ما، ترتَّب العناصر التاريخية وليدة المصادفة فى نظام خاص بهذه اللغة.

ويقول **سوسير** إنه من الممكن رؤية الخلط بين هذين النوعين من العمل عند **جرم**، الذى لا يعد عالمًا لغويًا تاريخى الاتجاه بالمعنى الصحيح؛ فهو يخفق فى التمييز بين التغيرات التعاقبية والوظيفة التزامنية التى أنيطت بالعناصر الجديدة من خلال النظام اللغوى، وقد رأينا فى الفصل السابق أن تناوب الحرف المتحرك كما هو فى foot و feet ، وفى goose و geese ، وفى tooth و teeth ، كان نتيجة تغير صوتى صرف لا يهتم به النحو. ولكن **جرم** يرى تناوب الحرف المتحرك كما لو كان له أهمية طبيعية فى ذاته؛ فحرف اللين فى كلمة foot يصبح حرف اللين فى feet من أجل الدلالة على الجمع (إنجلر؛ ١٥). ويبدو الأمر كما لو أن هناك دوراً كان ينبغى أن يؤدَّى، وأن اللغة قد نمَّت أو طورت جانبًا جديداً من أجل أن تقوم بأداء هذا الدور. وقد رأى **سوسير** أن هذا النوع من التفكير الذى يبدو فى ظاهره مقبولاً وإن كان مشوشًا هو غاية فى المراوغة.

لقد كان هناك سبب بطبيعة الحال لهذا النوع من التفكير، يتمثل فى نموذج له تقديره الخاص، كان علماء اللغة يميلون إليه ضمنًا، هو نموذج البنية العضوية الحية، وهو كينونة مكتفية بذاتها، نَمَت وتطورت وفقًا للقوانين العامة. ولقد ربط **شليجل** – كما سبق أن رأينا – بين النحو المقارن والتشريح المقارن. وليست هذه الاستعارة غير شائعة فى الكتابات اللغوية. وقد وجَّه علم التشريح المقارن، الذى يباشر عملية التحول التى صار التاريخ الطبيعى عن طريقها علم الأحياء – وجه البحث نحو البنية العضوية الداخلية للكائنات الحية. وعند ذاك كان من الممكن ربط أنواع النبات أو الحيوان الواحد منها بالآخر، على أساس من الطرق المختلفة التى أدت بها بنياتها العضوية وظائف أساسية، كالتنفس، والتوالد، والهضم، والحركة، والدورة الدموية. وقد أدت هذه العلاقات فى دورها إلى إنتاج التصنيفات التاريخية، كالمشاريع التطورية، التى يمكن فيها استخدام نظرية التاريخ فى تجميع وجوه الاختلاف بين النظام العضوى لكل نوع على نحو ما تكشف عنه المقارنة، وشرح هذه الوجوه من الاختلاف.

والأرض المشتركة بين علم اللغة وعلم الأحياء فى بدايات القرن التاسع عشر هى هذه:

أن كليهما كان حريصًا على الانفصال عن الاستمرارية التاريخية القصصية التى شجعت البحث فى القرن الثامن عشر. وقد كانت الطريقة الوحيدة لإنجاز تاريخ صحيح هى تجنب التاريخ فى المرحلة الأولى، وتناول اللغات المفردة أو الأنواع بوصفها كينونات يمكن وصفها ومقارنتها الواحدة مع الأخرى بوصفها وحدات تامة. وعندئذ أصبح من الممكن، مع الأخذ بهذه البنيات العضوية المفردة، إعادة استكشاف التاريخ ولكن فى مستوى جديد. وما إن تم تحليل الكائن الحى بوصفه بنية عضوية تكتشف طرقًا لأداء الوظائف الأساسية، حتى كان تحليله على أساس من الشروط التى تمكنه من أن يكون له تاريخ. ومعنى هذا أن تاريخ البنية العضوية أو تاريخ النوع يصبح هو قصة الطريقة التى تم بها أداء هذه الوظائف الأساسية؛ قصة التغيرات التى تتعرض لها (تلك البنية) من أجل أن تحافظ على وجودها. وتصبح هذه الوظائف الأولية أساسا لسلسلة تاريخية. ومن هنا فإن العمل القائم بمعزل عن التاريخ، المتمثل فى التشريح المقارن، هو ما جعل نظرية التطور عند **دارون** محتملة.

وفى حالة اللغة تجنب المنهج المقارنى – على نحو مماثل – علم أصول اللغة الفلسفى من أجل النظر إلى اللغة بوصفها نُظمًا يمكن المقارنة بينها. والمقارنة من شأنها أن تكشف عن الطرق المختلفة التى تؤدى بها اللغات وظائف مماثلة (وعلى سبيل المثال النظم الصرفية المختلفة للأسماء). وعندئذ تتطلب وجوه الشبه بين جوانب الاختلاف هذه الشرح التاريخى، من أجل افتراض وجود شجرة تطورية. ولكن علم اللغة هنا يبدو أنه آثر النظرية التطورية **اللاماركية** على النظرية **الداروينية** فى أن يتخذ منها نموذجًا، منتهيًا إلى النتيجة التى تقول إن اللغات قد فهمت على أنها تتطور بطريقة هادفة، وأنها تتكيف على نحو متأن مع التغيرات. وقد حدث خلط بين الحقائق التزامنية – كالاستخدام الذى وظف فيه النظام النحوى الصيغ المتغيرة – والحقائق التعاقبية، أى التغيرات الصوتية ذاتها.

ولكن عرض المقارنة بهذه الطريقة، كما لو كان علم الأحياء علما سيء التأثير، هو

بلا شك غير منصف لعلم الأحياء؛ لأن **دوركايم** نفسه قد قرر فى وضوح كاف المبدأ الذى رآه **سوسير** أساسيًّا لفهم علم اللغة فهمًا سليمًا. وقد تبين لدارون أن أى هدف للتطور الأحيائى لا يتمثل فى التغيرات ذاتها ولكنه يتمثل على نحو تام فى عملية الانتخاب الطبيعى natural selection ، التى هى - بمعنى ما - عملية تزامنية. وهكذا تتطور الأنواع الجديدة نتيجة للتغيرات الأحيائية العرضية أو العشوائية، التى ليس لها وجهة أو هدف. ولكن بعض التغيرات يحقق نجاحًا أكثر من غيره فى النظام البيئى فى مرحلة بعينها. وتتلاشى حالات الإخفاق، وتبقى حالات النجاح داخل النظام؛ ومن ثم يكون تحول فى النوع قد تحقق. لكن التحولات الأحيائية، شأنها شأن تحولات الحروف اللينة، لا تحدث على نحو منتظم لتحقيق نوع أكثر تكيفًا. فالتحول فى النوع هو ممارسة يهيىء النظامُ لها التحولات الأحيائية. إنه نتيجة للتحول الأحيائى، ولكنه - شأنه شأن الحقائق التزامنية - ليس الهدف أو الغرض من الواقعة الأصلية.

علماء فقه اللغة الجدد :

لم يبدأ علماء اللغة فى وضع أساس الدارسة الصحيحة للغة - كما يقول **سوسير** - إلا حوالى عام ١٨٧٠. وقد حدث تطوران مهمان أدى فيهما **سوسير** دورًا بارزًا. والتطور الأول يتمثل لدى جماعة من علماء اللغة الذين يعرفون فى زمننا باسم علماء فقه اللغة الجدد Neogrammarians ، والذين كان من بينهم أساتذة **سوسير** فى مدينة **لايبتسج**؛ فقد أثبتوا أن القوانين الصوتية، التى كانت من قبل قد تمت دراستها بوصفها توافقات صحت فى عدد كبير من الحالات ولكنها لم تصح فى غيرها، هى قوانين **فعالة بلا استثناء**. وقد كتب **هرمان أوستهوف** Herman Osthoff **وكارل بروجمان** Karl Brugmann يقولان: «إن كل تغير صوتى يحدث - بقدر ما يقع هذا على نحو آلى - وفقًا للقوانين التى لا تسمح بأى استثناء. ومعنى هذا أن اتجاه النقلة الصوتية هو دائمًا الاتجاه نفسه لدى أعضاء الجماعة اللغوية، إلا عندما يقع انقسام إلى لهجات، وأن الألفاظ جميعًا، التى يظهر فيها الصوت موضوع التغيير متعلقًا بها على النحو نفسه،

تتأثر بالتغيير بلا استثناء». وقد اشتمل هذا البرهان العملي على كشف مؤداه أن تغيرات الصوت كانت منتظمة غاية الانتظام إذا ما شكل المرء – بطريقة على مستوى كاف من الدقة – البيئات الصوتية التي وقعت فيها التغيرات (وعلى سبيل المثال يتوافق الحرف th في السنسكريتية مع الحرف th في اللغة الجرمانية القديمة، وذلك عندما يأتي تاليًا لمقطع منبور، ولكنه فيما عدا هذا يتوافق مع الحرف d في هذه اللغة).

وقد يبدو هذا تقدمًا تقنيًا يسيرًا، ولكن المبدأ موضع النظر – مبدأ التغير بلا استثناءات – حاسم؛ وذلك لأسباب ربما لم يفهمها أحد سوى **سوسير**؛ فالطبيعة المطلقة للتغير الصوتي هي نتيجة للطبيعة الاعتباطية للعلامة؛ فما دامت العلامة اعتباطية فليس هناك من سبيل لتغير في الصوت لا ينطبق على كل أمثلة هذا الصوت؛ في حين أنه إذا كانت الأصوات قد أمكن تبريرها (بأن تكون معبرة «بحكم الطبيعة»، مثل - bow wow)، فعندئذ قد تظهر هناك المقاومة، معتمدة على مستوى التبرير وعلى الاستثناءات. وليست هناك استثناءات (في القانون) لأن التغير – مع التسليم بالطبيعة الاعتباطية للصوت وتحققاته اللفظية – لا ينطبق بصورة مباشرة على العلامات نفسها، ولكن على الأصوات أو – بالأحرى – على صوت وحيد في بيئة بعينها. ويقول **سوسير** إن الأمر يبدو كما لو أن وترًا في آلة «البيانو» قد شُد أو أُرخي، فعندما نعزف عليها يظهر قدر كبير من النغمات الخاطئة، ولكن ربما كان من الخطأ أن نقول إن النغمة الأولى في الفاصلة الموسيقية الثالثة، والنغمة الثانية في الفاصلة الرابعة، والنغمة الأولى في الفاصلة السادسة، وهكذا – إنها جميعًا قد تغيرت؛ فهذه التغيرات جميعها هي نتائج لتغير في نظام التحقق العملي. «إن نظام الأصوات هو الآلة التي نشكل عليها كلمات لغتنا؛ فإذا ما حدث تعديل في واحد من هذه العناصر، كان من الممكن أن تظهر لذلك نتائج متنوعة، ولكن الحقيقة في ذاتها لا تتعلق بالكلمات التي هي ألحان في ذخيرتنا – إذا جاز التعبير» (الدروس ٩٤؛ دروس ١٣٤).

وقد تمثل التطور المهم الثاني بعد عام ١٨٧٠ – وفقًا لرأي **سوسير** – في أن «نتائج

الدراسة المقارنة قد وضعت فى سياق تاريخى»، وأن علماء اللغة قد حاولوا أن يبنوا تفصيلاً هذا السياق التاريخى الذى كان وحده القادر على شرح نتائج المقارنة (إنجلر، ١٧)، وقد أسهم **سوسير** نفسه إسهامًا أساسيًّا فى علم اللغة التاريخى، وذلك فى تقريره العلمى فى عام ١٨٧٨ عن نظام حرف العلة فى اللغات الأوربية الهندية؛ وهو عمل علمى أبرز خصوبة التفكير فى اللغة بوصفها نظامًا من العلاقات الصرف بين الموضوعات، حتى عندما تكون هناك محاولة لإعادة البناء تاريخيًّا.

لقد اهتم **سوسير** بمشكلة تناوب حرف اللين فى اللغات الأوربية الهندية. وكانت المسألة هى: أى نظام لحرف اللين كان لابد أن يوجد فى اللغة الأوربية الهندية الأصلية لكى يشرح نماذج تناوب حرف اللين فى اللغات المعروفة المشتقة منها. وكان أصعب جانب فى هذه المسألة هو حرف اللين a . وقد افترض باحثون آخرون جملة مختلفة من الحرف a فى محاولة لشرح النتائج المختلفة فى اللغات الأخرى. وقد وجد **سوسير** حلولهم غير مقبولة، وذهب إلى أنه لابد أن كان هناك – إضافة إلى اثنين من حرف الـ a – صوتم (فونيم) كان فى وسعه أن يصفه على أساس شكلى؛ فهو لم يُقرن بالحرف e أو الحرف o (المشتقين من حرف الـ a)، بل كان من الممكن أن يستخدم منفرداً لكى يشكل مقطعًا، شأنه شأن حرف اللين؛ ولكن كان من الممكن كذلك أن ينضم إلى حرف لين آخر، شأنه شأن الحرف الساكن. ولم يحاول **سوسير** تحديد مادته، ولكنه أطلق عليها اسم «المعامل الصوتى» coefficient sonant ، ودرسها بوصفها عنصراً شكليًّا وتعالقيا صرفًا فى نظام حرف اللين. وإن ما يجعل عمل **سوسير** مثيراً لكثير من الإعجاب هو أنه بعد مضى ما يقرب من خمسين عامًا، عندما تم الكشف عن الكتابة المسمارية الحثية(*) وحل شفرتها، ظهر أنها تشتمل على صوتم (فونيم) يكتب مثل الحرف h، يؤدى عمله على نحو ما تنبأ به **سوسير** . لقد استكشف **سوسير**، من خلال التحليل الكلى الصرف، ما

(*) نسبة إلى الحثيين؛ وهم شعب فتح آسيا الصغرى وسوريا فى الألف الثانى قبل الميلاد. (المترجم).

يعرف الآن بالأصوات الحلقية فى اللغات الأوروبية الهندية(١).

لقد برهن **سوسير** على نحو مؤكد أنه فقيه بارع من فقهاء اللغة الجدد، كما أنه أعجب بمنجزاتهم فى كثير من المسائل. ولقد أثنى عليهم لأنهم رأوا – على سبيل المثال – أن الظاهرة المعروفة لدى علماء اللغة الأقدم باسم «القياس الكاذب» ما كان ينبغى الاستخفاف بها، بل إنها كانت مهمة فيما يتعلق بالتطور اللغوى بوصفها – على وجه الخصوص – معادلاً لأثر التغير الصوتى. ولننظر فى الكلمة اللاتينية honor ؛ فقد كانت الصيغة الأصلية لها هى honos ، وتكون honosem (فى حالتى الرفع والنصب). وفيما يتصل بالتغير الصوتى ذكرت من قبل الحرف S حين يرد بين حرفى لين فيصير الحرف r، فينتج عن ذلك أن كلمة honos تصرف إلى honorem . ولكن لما كانت هناك نماذج أخرى، مثل orator : oratorem ، أصبح من الواضح أنها «مطردة»؛ فقد تكشفت معها صيغة جديدة (honor) «عن طريق القياس».

وقد كان فقهاء اللغة الجدد هم أول من أدركوا مدى أهمية هذا الإجراء فى إعادة بناء اللغات، ولكنهم مع ذلك – كما يلاحظ **سوسير** – قد أخطأوا فيما يتعلق بطبيعتها الصحيحة، وخلطوا بين الجوانب التزامنية والتعاقبية (الدروس ١٦٣؛ دروس ٢٢٤). وقد ذهب **سوسير** إلى أن توليد صيغة جديدة يعد ظاهرة تزامنية، تقارن باستثمار إمكانات الربط المبتكرة التى تظهر عندما تبتكر اللغة من كلمة market (سوق) كلمة marketeer (متسوق)، قياساً على كلمة profiteer (مستغل) مثلاً. وفى وسع المرء أن يتذكر أنه ليس هناك لدى **سوسير** أى فارق فى النوع بين الترابطات الصرفية والتركيبية، وأنه لهذا تضاهى هذه الصياغة الجديدة بتوليد جملة جديدة ولا تكون مثلاً للتغير المهم فى اللغة. والشىء الذى يحدث فى الحالة التى نحن بصددها هو أن الصيغة الجديدة والصيغة القديمة، أى honor و honos ، تستمران في الوجود جنباً إلى جنب بوصفهما

(١) يمكن الرجوع إلى التقرير وإلى ابحاث أخرى من مستوى تقنى عال فى:
Recueil des publications sciéntifiques de F. de Saussure (Geneva, 1922).

شكلين مختلفين اختياريين، وأنه عندما تختفي الصيغة القديمة آخر الأمر، لا يكون هذا تغيراً مهما بل مجرد استبعاد صيغة مختلفة. وقد عوّل فقهاء اللغة الجدد تعويلاً كبيراً للغاية على المنظور التاريخي، وأخفقوا في إدراك طبيعة الظواهر النظامية والنحوية (أي التزامنية أساساً) التي كانوا يدرسونها.

ولكن كان خطأ معاصري سوسير الحقيقي هو أنهم أخفقوا في أن يطرحوا على أنفسهم أسئلة أساسية تتعلق بما كانوا يدرسونه؛ أسئلة تتعلق بطبيعة اللغة ذاتها وصيغها المفردة، وأسئلة منهجية تتعلق بالتماثل في اللغة، التزامني والتعاقبي على السواء. ولم يستطع فقهاء اللغة الجدد النهوض بهذا لأنهم تخلوا عن التمثيل بوصفه أساساً لحقلهم المعرفي؛ فهم لم يكونوا يفكرون في العلامات، في حين أنه لا يمكن للمرء أن يبدأ – كما رأينا لدى سوسير – في التمييز بين الجوانب الفاعلة وغير الفاعلة في اللغة، والوقوف على تصور تعالقي للعناصر اللغوية، إلا بالتفكير في العلامات وفي طبيعتها.

إن فقهاء اللغة الجدد لم يكونوا معنيين بالعلامات بل كانت عنايتهم بالصيغ. وإذا ما تساءل المرء عن الشروط التي يمكن على أساسها أن تصبح الصيغ اللغوية موضوعاً للمعرفة؛ أن تصبح مادة حقل معرفي، عندئذ يصل المرء إلى الصميم من وضع علماء النحو المحدثين. لقد كان لعلماء اللغة الأسبق ذوي الاتجاه المقارني، أمثال بوب، تعلق بالمعنى وبالتمثيل، لا بوصفهما ما كان علماء اللغة يحاولون تحليله (كما كان الحال لدى علماء أصول اللغة المتفلسفين في القرن الثامن عشر)، ولكن بوصفهما الشرط اللازم للمقارنة؛ فقد كان المرء ينظر في الألفاظ التي تستخدمها مجموعة مختلفة من اللغات للتعبير عن مفهوم بعينه، ومن ثم يستخدم استمرارية المعنى بوصفها طريقة لضم الصيغ بعضها إلى بعض، ولتبرير المقارنة. ولكن ما إن تساءل علماء اللغة عن أهمية تلك المقارنات، حتى انساقوا إلى محاولة تأسيس حقلهم المعرفي على الاستمرارية التاريخية. فإذا كانت المشابهات في الصيغة لم تحدث مصادفة، فإنها تشير إلى أصل مشترك؛

وأصبح الواجب هو افتراض صيغ أصلية، وتتبع التطور التاريخى الذى ربط بين الصيغ الأصلية والصيغ المتأخرة فى سياق غير منقطع. ومن هنا كانت الملاءمة فى استخدام الاستعارات الأحيائية (البيولوجية)، التى تمثلت إحدى نتائجها فى استبعاد الأسئلة الخاصة بالتمثيل. ذلك بأن أى نبات لا يقوم مقام شيء ما؛ فهو ليس حاملاً لمعنى من المعانى؛ إنه شكل ينمو وفقًا لقوانين يلزم الكشف عنها.

والواقع أن فقهاء اللغة الجدد قد تخلوا عن الاستعارات الأحيائية التى كانت تنتمى إلى منتصف القرن التاسع عشر. ولكنهم إذ رفضوا هذه الاستعارات من حيث إنها غامضة أساسًا، استبقوا اثنتين من لوازمها هما: إهمال الأسئلة الخاصة بالتمثيل؛ وافتراض أن علمهم لابد أن يقوم على أساس الاستمرارية التاريخية، وأنه لابد أن يحلل التطور التاريخى. وقد كان **سوسير** فى ريب من نظريات الاستمرارية التاريخية، ورأى أن دراسة التطور التاريخى للصيغ يمكن أن تؤدى فى بساطة إلى سوء الفهم وإهمال الأسئلة المتعلقة بالوظيفة اللغوية.

إن المنظور التعاقبى يمنع المرء من أن يطرح الأسئلة التى قد تفضى إلى الوصف التزامنى الوثيق الصلة بالموضوع. ومن هنا فإنه عندما بدأ العالم اللغوى الأمريكى **وليام دوايت وتنى**، وهو يعمل فى إطار ما كان ما يزال تراث فقهاء اللغة الجدد أساسًا – عندما بدأ فى طرح السؤال عن العلامة، كان ذلك يمثل لدى **سوسير** تطوراً أساسيًّا. وقد ذهب **وتنى** فى كتابيه: **اللغة ودراسة اللغة** (١٨٦٧)، **وحياة اللغة واتساع نطاقها** (١٨٧٥) إلى أن «اللغة هى فى الواقع مؤسسة»، قامت على أساس العرف الاجتماعى، وأنها «مجموعة من الاستخدامات الشائعة لدى جماعة بعينها»، وأنها «كنز من الكلمات والصيغ» التى تعد كل واحدة منها «علامة اعتباطية وعرفية». وهو بتأكيده الطبيعة المؤسسية والعرفية للغة على هذا النحو – وفقًا لما يقوله **سوسير** – يكون قد «وضع علم اللغة حول محوره الصحيح» (الدروس ٦٧؛ دروس ١١٠). لكن **وتنى** لم يدرك فى

وضوح نتائج هذا المنظور الجديد ودلالاته الضمنية؛ فهو مازال يؤكد أن علم اللغة يجب أن يكون علمًا تاريخيًا، وأن مهمته هى العثور على الأسباب التى تشرح لنا لماذا نحن نتكلم على نحو ما نتكلم . وقد هون إلى حد بعيد من شأن مهمة علم اللغة التزامنى، وكتب يقول «إن مجرد إدراك ظواهر لغة ما وعرضها – أى كلماتها، وصيغها، وقواعدها واستخداماتها – هو العمل الذى ينهض به علماء النحو ومؤلفو المعاجم». وقد دل بهذا على أنه ليس لديه أى اهتمام بمشكلات الحد definition والهوية identity، وبالطبيعة التعالقية للعناصر اللغوية، مع اهتمام يسير على وجه العموم بالمسائل المتعلقة بالأسس التى استبدت بفكر **سوسير**.

وربما كان الأهم من هذا بالنسبة إلى **سوسير** المثل المتحقق فى **هيبولت تين**؛ وهو مفكر بارز فى أواخر القرن التاسع عشر فى فرنسا، ركز كتابه الذى كان واسع الانتشار، والمسمى **عن الذكاء**، على العلامات، على أساس أنها هى التى تمكن من إدراك العالم وفهمه. ووفقًا لما ذهب إليه **هانز آرسليف** يشتمل كتاب **عن الذكاء**، الذى طبع للمرة الأولى فى عام ١٨٧٠ وأعيد طبعه على نحو مطرد فى إبان حياة **سوسير**، «على كل عناصر نظرية العلامات عند **سوسير**»، بل على مسألة القياس التى يستخدمها **سوسير**، والتى تقرر أن العلاقة متبادلة بين الواقعة المادية والواقعة العقلية، «كالعلاقة بين وجه المسطح وقفاه»(١). كذلك فإن **تين استحيى تراث كوندياك** وساعد بذلك على حث **سوسير** على العودة إلى مشكلة العلامة، وعلى رؤية أنه يجعل التمثيل مرة أخرى، وليس التاريخ، أساسًا لنظام معرفى. وبهذا وحده، استطاع المرء أن يبدأ فى التمييز بين ماله صلة بالموضوع وما لا صلة له به، وبين ماله وظيفة وما لا وظيفة له.

وقد عاد **سوسير** إلى التمثيل، ولكنه تصوره ووظفه بطريقة مختلفة؛ فما كان لعلم

(١) Aarsleff, "Taine and Saussure," From Locke to Saussure: Essays on the Study of Language and Intellectual History (Minneapolis: University of Minnestoa Press, 1982), p. 358 and pp. 356 - 71, passim.

اللغة – بعد – أن يقوم على أساس استمرارية التمثيل (وهو معنى أساسى عام بالنسبة إلى مجموعة كاملة من الصيغ)، على نحو ما كان الأمر عليه لدى علماء أصول اللغة المتفلسفين؛ بل الأمر على النقيض؛ فقد يكون الانقطاع هو أساس التمثيل. فالمعانى لا توجد إلا لأن هناك اختلافات فى المعنى، وهذه الاختلافات فى المعنى هى التى تمكن المرء من أن يحكم الربط بين الصيغ. ومن الممكن إدراك الصيغ، لا من خلال ثباتها فى بنية كلية متصلة، تمثيلية أو تاريخية، ولكن من خلال وظيفتها التخالفية فى إطار لغة ما؛ أى قابليتها لتمييز المعانى البارزة، ومن ثم إنتاج هذه المعانى.

وقد صار هذا الإدراك الأساسى ممكنًا بفضل ما تحقق لدى **سوسير** من أن الأسئلة الخاصة **بلغة** ما وماذا تكون، هى أكثر جوهرية من الأسئلة الخاصة باللغة. وقد ركز القرنان الثامن عشر والتاسع عشر كلاهما لا على لغة ما، بل على اللغة، سواء بوصفها أداة التفكير أو بوصفها مجموعة من الصيغ المتطورة. وقد رأى **سوسير** أن أى فهم للغة وما عساها تكون، يتطلب فهما سابقًا لما عساها تكون لغة ما (ومن هنا كان إلحاحه على كون علم اللغة يركز على اللسان، أى على نظام لغة ما). والفكرة الخاصة بلغة ما بوصفها نظامًا من الصيغ التى تحددها علاقاتها الواحدة منها بالأخرى – هذه الفكرة كامنة فى معاجم اللغة الواحدة، التى ظهرت منذ القرن السابع عشر، ولكنها لم تحتل قط موضعًا أساسيًا فى المناقشة المنهجية للغة(١).

---

(١) لقد أوضح روى هاريس Roy Harris هذه المسألة فى كتابه الرائع المسمى صناع اللغة The Language Makers :

(Ithaca: Cornell University Press, 1980), pp. 29-30 and 137 - 63).

وقد ذهب **هاريس** إلى أن المفهوم السوسيرى لنظام لغوى تزامنى إنما يقوم على أساس « محتويات معجم نموذجى وحيد اللغة وغير تاريخى » (ص ١٥٥). ولقد صار المعجم « يبنى بناء صارمًا بوصفه مرشدًا نافذ الكلمة إلى الاستخدام اللغوى، حتى إنه عندما ظهرت آخر الأمر نظرية لغوية تعكس تصورها للغة ما، « تم تقبلها مباشرة بوصفها مشتملة على حقيقة جوهرية تتعلق باللغات » (ص ١٤٩).

وإذ جعل **سوسير** الأولوية للمسائل المتعلقة بلغة ما، مركزاً بذلك على نظام الصيغ اللغوية، يكون قد حقق رؤية لها دلالتها التطورية، لم تتحقق **لوتنى** أو لأسلافه الآخرين، تتمثل فى أن المعنى يعتمد على اختلاف المعنى فى إطار نظام ما؛ فليس فى وسع أحد أن يعين الصيغ وخصائصها الوظيفية المحددة لها إلا من خلال اختلاف المعنى. وهذه الصيغ ليست مفترضة سلفًا، ولكن لابد من العمل على إيجادها خلال تحليل نظام من العلاقات والاختلافات. وتهيئ هذه النظرية، على نحو ما سنرى فى الفصل الرابع، طريقة لدراسة السلوك البشرى والموضوعات، لم يصبح لها كيان مستقل إلا فى أيامنا. وإذ يستعيد **سوسير** موضوع التمثيل ولكن مركزاً على ما فيه من فجوات، يكون قد ساعد فى وضع أسس الفكر الحديث.

فرويد ودوركايم والمنهج:

من أجل أن نفهم حداثة **سوسير** على نحو أكثر وضوحًا يمكننا أن نؤجل علم اللغة بعض الوقت، وأن نضع مؤسس علم اللغة الحديث إلى جوار معاصريه الصحيحين: **سيجموند فرويد**، مؤسس علم النفس الحديث، **وإميل دوركايم**، مؤسس علم الاجتماع الحديث. لقد قام هؤلاء المفكرون الثلاثة بتثوير العلوم الاجتماعية عن طريق ابتكار سياق معرفى (إبستمولوچى) جديد، بمعنى أنهم فهموا موضوعات دراستهم بطريقة مختلفة، وقدموا لها طرازاً جديداً من الشرح.

إن المشكلة الأولية التى تواجه أى علم اجتماعى هى طبيعة الحقائق التى يتناولها ووضعها. وقد كانت هذه المشكلة حادة على نحو خاص فى أواخر القرن التاسع عشر، وكان ذلك راجعًا إلى أن النزعتين الرئيسيتين فى ميراث هذه الحقبة الفلسفى، وهما المثالية الألمانية والوضعية التجريبية، قد التقيتا فى مسألة واحدة؛ ألا وهى ميلهما إلى التفكير فى المجتمع على أنه أحرى أن يكون ثمرة، أو ظاهرة ثانوية أو غير أصلية، منه شيئًا أصيلاً. فالوضعيون الآخذون بتراث الفيلسوف **هيوم** يفرقون بين الحقيقة الواقعة،

المادية الموضوعية، للأشياء والأحداث من جهة، والإدارك الذاتي الفردى للحقيقة الواقعة من جهة أخرى. ولم يكن من الممكن للمجتمع أن يحمل صفة الحقيقة الواقعة، ومن ثم كان تناوله بوصفه نتيجة لمشاعر الأفراد وأفعالهم. وقد كتب **جيريمى بنتام** Jermy Bent-ham يقول: «إن المجتمع جسم افتراضى. إنه جماع الأفراد الكثيرين الذين يكونونه». والواقع أن التسليم بأن المجتمع ثمرة الأفراد الذين يتحرك كل منهم وفقًا لاهتمامه الشخصى، هو فى الواقع أساس النزعة النفعية. وقد كتب **دوركايم** منتقداً أسلافه فقال إن ما يصح لديهم هو أن «ليس هناك شيء حقيقى فى المجتمع سوى الفرد.. فالفرد هو الحقيقة الملموسة الوحيدة التى يمكن للمراقب التوصل إليها». ومن جهة أخرى تمثل القوانين والسلوكيات والعادات والدولة ذاتها عند هيجل أشكالاً من التعبير عن العقل فى تطوره، ومن ثم ينبغى أن تدرس بوصفها تجليات أو نتائج، وليس بوصفها ظواهر أصلية. وهاتان النظرتان لا تلائم أية واحدة منهما بصفة خاصة تطور العلوم الاجتماعية.

ويبدو أن **سوسير** و**دوركايم** و**فرويد** قد ادركوا أن هذه النظرة تتجه بالأشياء الوجهة الخاطئة. فالمجتمع يمثل لدى الناس حقيقة أصلية، وليس مجرد جماع ألوان النشاط الفردية، كما أنه ليس التجليات العارضة للعقل. وإذا رغب المرء فى دراسة السلوك البشرى كان لزامًا عليه أن يسلم بأن هناك حقيقة اجتماعية واقعة. ذلك بأن الناس لا يعيشون فى بساطة وسط الأشياء والأفعال ولكن وسط الأشياء والأفعال التى تحمل معنى، كما أن هذه المعانى لا يمكن تناولها بوصفها خلاصة المدركات الحسية الذاتية. إنها بمثابة الأثاث الفعلى الذى يغطى أركان العالم؛ وليس من الممكن صرف النظر فى بساطة عن المعنى الاجتماعى للأفعال، وعن معانى العبارات المنطوقة، ومشاعر الحب، والغضب، والذنب، وما إلى ذلك؛ فهذه وقائع اجتماعية. وقد قرر **دوركايم** عدة مرات – وربما وافقه فى هذا معاصراه – أن حقله المعرفى يقوم على أساس «الحقيقة الموضوعية للوقائع الاجتماعية».

وفى إيجاز، لن يكون من الممكن قيام علم الاجتماع وعلم اللغة وعلم النفس التحليلى، إلا إذا أخذ المرء المعانى المتصلة بالأشياء والأفعال فى المجتمع، والمميزة بين هذه الأشياء والأفعال، بوصفها حقيقة أصلية، أى بوصفها وقائع تحتاج إلى شرح. ولما كانت المعانى نتاجًا اجتماعيًا، وجب أن يقوم الشرح على أسس اجتماعية. ويبدو الأمر كما لو أن **سوسير وفرويد ودوركايم** تساءلوا: «ما الذى يجعل التجربة الفردية ممكنة؟ وما الذى يمكن الناس، رجالاً ونساء، من أن يعملوا مستخدمين الأشياء والأفعال المتلبسة بالمعنى؟ وما الذى يمكنهم من أن يتوصلوا ويتصرفوا على نحو ينضح بالمعنى؟». وكانت الإجابة التى سلموا بها تشير إلى المؤسسات الاجتماعية، التى هى الشروط اللازمة للتجربة، وإن كانت ألوان النشاط البشرى هى التى شكلت هذه المؤسسات؛ فلكى يفهم المرء التجربة الفردية كان لزامًا عليه أن يدرس المعايير الاجتماعية التى تجعل هذه التجربة ممكنة.

وليس من الصعب أن يدرك المرء السبب فى أن الأمر ينبغى أن يكون على هذا النحو. فعندما يلتقى اثنان من الناس فقد يكون سلوكهما مهذبًا أو غير مهذب، والتهذيب وعدم التهذيب فى سلوكهما هو واقعة اجتماعية وحضارية. ولكن الوصف الموضوعى للأفعال المادية التى يؤديانها لن يكون وصفًا للظواهر الاجتماعية؛ لأنه يستبعد من الوصف الأعراف الاجتماعية التى تجعل الأفعال على ما هى عليه. ولن يكون لسلوكهما معنى إلا فى إطار جملة من الأعراف الاجتماعية؛ فهذه الأعراف هى التى تجعل من الممكن أن يكون المرء مهذبًا أو غير مهذب؛ وهى التى تنشىء السلوك الذى ينبغى – من ثم – أن يوصف فى ضوئها. ويماثل هذا أن إحداث ضجيج صوتى لا يمثل فى ذاته ظاهرة اجتماعية؛ ولكن النطق بجملة يمثل هذه الظاهرة. فالظاهرة الاجتماعية تتحقق عن طريق منظومة من الأعراف المتبادلة بين الناس، واللغة كذلك.

وهكذا يقلب **سوسير وفرويد ودوركايم** المنظور رأسًا على عقب، ذلك المنظور الذى يجعل المجتمع نتيجة للسلوك الفردى، ويؤكدون أن ما يجعل السلوك ممكنًا هو النظم

الاجتماعية الجمعية، التى استوعبها الأفراد واعين أو غير واعين. وقد كتب **ليونل ترلنج** Lionel Trilling يقول إن **فرويد** هو الذى «بين لنا كيف أننا جميعًا منغمسون فى الثقافة انغماسًا كليًّا.. وكيف أن الثقافة تلون أبعد الأجزاء فى العقل المفرد بلونها»، مؤهلة بذلك لسلسلة من المشاعر والأفعال، بل لإحساس الفرد بذاتيته. ومن الممكن أن تفسر الأفعال والأعراض الفردية على أساس من التحليل النفسى لأنها نتيجة لعمليات نفسية عامة، تتمثل فى ألوان من الدفاع اللاشعورى التى تحدثها المحرمات الاجتماعية، وتؤدى إلى أنماط بعينها من الكبت والإزاحة(*). ويصبح الاتصال اللغوى ممكنًا لأننا تمثلنا منظومة من المعايير الجمعية التى تنظم العالم وتضفى المعنى على الأفعال الكلامية. ولنذكر مرة أخرى ما ذهب إليه **دوركايم** من أن الحقيقة الحاسمة لدى الفرد ليست هى البيئة المادية بل الوسط الاجتماعى لصور الحياة الجمعية، المتمثل فى منظومة من القواعد والمعايير؛ ذلك الوسط الذى يهيىء الظروف لتحقق السلوك الاجتماعى.

من هنا ينطوى هذا المنظور على نمط خاص من الشرح؛ يتمثل فى أن شرح فعل ما معناه ربط هذا الفعل بمنظومة المعايير الأساسية التى تجعل هذا الشرح ممكنًا؛ وعندئذ يكون شرح الفعل بوصفه تجليًا لمنظومة أساسية من صور الحياة. أما أن يُنظر إلى هذا الشرح على أنه يظل شرحًا سببيًّا فهذا يختلف من حالة إلى أخرى. فقد ذهب **دوركايم** فى كتابه عن **الانتحار**، الذى ربما كان أشهر دراسة اجتماعية له، إلى أنه سيقدم شرحًا سببيًّا لذلك، ولكنه كان يعين أسباب ارتفاع معدل الانتحار فى مجتمع ما، ولا يشرح السبب فى أن أفرادًا بأعيانهم يقدمون على الانتحار فى لحظة بعينها. وهذه العمليات الانتحارية التى يقومون بها هى تجليات لضعف الروابط الاجتماعية، الذى ينشأ عن إطار بعينه للمعايير الاجتماعية. كذلك فإن تحليلات **فرويد** النفسية قد جرت العادة على عرضها بوصفها شروحًا سببية، ولكن دون أن يكون لها قوة التنبؤ (فهو لا يدعى أن

(*) الكبت Repression والإزاحة Displacement مصطلحان من مصطلحات التحليل النفسى عند فرويد (المترجم).

نسقًا بعينه من الأحداث ينتج بالضرورة أفعالاً أو أعراضًا محددة)، وأنه من الأفضل النظر إلى هذه التحليلات بوصفها محاولة لربط الأفعال بنظام نفسى أساسى. وفى الجانب الآخر لا يتذرع علم اللغة بالتحليلات السببية؛ فهو لا يحاول شرح السبب فى أن فردًا ما نطق بنسق من العبارات فى لحظة بعينها، ولكنه يبين السبب فى أن هذا النسق من العبارات قد صار له ما يحمل من شكل ومعنى عن طريق ربطه بنظام اللغة.

وفى كلتا هاتين الحالتين إذن، وعلى الرغم من دعاوى التحليل السببى، ربما أمكن القول إن ما قدم إلينا أحرى أن يكون شرحًا بنيويًا منه شرحًا سببيًا؛ فالمرء يحاول أن يبين السبب فى أن فعلاً بعينه تكون له دلالته عن طريق ربطه بمنظومة الوظائف والمعايير والتصنيفات التى تجعل هذا الفعل ممكنًا.

وفى هذا التوجه الجديد يصبح ما هو مهم على وجه الخصوص هو الابتعاد عن الشرح التاريخى. ذلك بأن شرح الظواهر الاجتماعية لا يكون باستكشاف الأحداث الماضية والربط بين بعضها وبعض فى سلسلة سببية، بل بتعيين مكان الظواهر ووظيفتها فى منظومة ما. هنالك تحول من المنظور التاريخى إلى المنظور التزامنى، ربما رأى فيه المرء محاولة لجعل السببية ذاتية فى الشىء نفسه؛ فبدلاً من فهم السببية على أساس نموذج تاريخى، حيث يحدد التطور الزمنى ما يكون عليه شىء ما، ينحّى من النتائج التاريخية بُعدُها الزمنى، ويكون تناولها بوصفها حالة أو ظرفًا.

وهذا تحول مركب ولكنه جوهرى، سبق أن رأينا فاعليته فى إصرار **سوسير** على أن التغير التاريخى الفعلى الذى ينتج صيغًا مثل **foot** و **feet** ليس عامل شرح مهمًا فى تحليلنا للغة ما، وأن ما هو مهم هو الوضع الذى يتحدد فيه الفرق بين المفرد والجمع عن طريق الاختلاف فى حروف اللين. إن وجود هذا التعارض الصوتى فى النظام هو نتيجة لعملية تاريخية، ولكن استخدام النظام لهذا التعارض هو ما له قيمة فى باب الشرح.

ولكن أكثر أمثلة هذا التحول إثارة، أى جعل السببية ذاتية فى الشىء نفسه، هو ما

نجده فى دراسة **فرويد** لعقدة **أوديب**، حيث يتراءى لنا مشهد العقل الذى مازال مشدوداً إلى الشرح التاريخى والسببى، فى الوقت الذى يدرك فيه – جزئيًّا على الأقل – أن هذا ليس هو ما يتطلبه أسلوبه الجديد فى التحليل . لقد افترض **فرويد** فى كتابه **الطوطم والتابو** (١٩١٨) Totem and Taboo ، حين كان يناقش موضوع حظر الزنا بالمحارم وكذلك المحرمات الاجتماعية الأخرى، أن هناك حادثا تاريخيًّا وقع فى الأزمنة البدائية، يتمثل فى أن أبا غيورا وطاغية أراد أن يحتفظ لنفسه بكل النساء، وأنه أبعد أبناءه عندما وصلوا إلى مرحلة البلوغ، فاجتمع عليه الأبناء فقتلوه والتهموه . وهم بالتهامهم إياه قد التمسوا الحصول على قوته والقيام بدوره . وقد كان هذا « الفعل المحفور فى الذاكرة والإجرامى » هو بداية « الهيئة الاجتماعية، والمحظورات الأخلاقية، والدين »؛ لأن اقتراف الذنب والندم قد خلقا المحرمات taboos . وقد أدرك **فرويد** أنه بجعله هذا الفعل هو السبب التاريخى للمعايير الاجتماعية والمركبات النفسية التى ما تزال قائمة، إنما يفترض استمرارية نفس جمعية هى التى يسميها اللاشعور؛ وإلا فكيف لعمل مفرد أن يستمر فى ممارسة هذه الآثار العميقة على البشرية؟ يقول **فرويد** إن جانبا من الشرح يتمثل فى أن حالات الشعور بالذنب قد تنشأ عن الرغبات كما تنشأ عن الأفعال الحقيقية، وأن « هذا الشعور الخلاق بالذنب » يساعد على بقاء نتائج الفعل حية . والواقع أنه يسلم بأنه من الممكن ألا يكون الفعل الأصلى قد حدث حقا، وأن الندم ربما استثاره توهم الأبناء قتلهم لأبيهم . وهو يقول إن هذا الفرض مقبول، وأن « السلسلة السببية الممتدة منذ البداية حتى يومنا الراهن لن يصيبها لذلك أى ضرر » . والواقع أن السؤال عما إذا كان الفعل قد حدث حقا أم لم يحدث « لا يؤثر، فى تقديرنا، على صميم المسألة » . ولكن البدائيين من الناس لم يكونوا يعرفون التحريم؛ وعندهم يتحول التفكير مباشرة إلى الفعل . وهذا هو السبب فى أننى أعتقد – دون ادعاء أى إطلاق فى الحكم – أنه فى الحالة المعروضة علينا سيكون من المأمون أن نذهب إلى أنه « فى البداية كان الفعل » .

وهنا يظهر **فرويد** فى هيئة مفكر من القرن الثامن عشر إلى حد بعيد، مستخدما الحكايات الخيالية عن الأصل من أجل أن يناقش طبيعة شيء ما. ومع ذلك فالشى الأهم هو إدراكه لحقيقة أنه إذا كان الفعل الأصلى بحيث يصلح سببا تاريخيا حقيقيا فلابد للمرء أن يفترض منظومة نفسية أساسية، من شأنها، هى كذلك، أن تجعل الفعل نفسه لا ضرورة له؛ فالذنب الناشيء عن رغبات الشعور الباطن فى المحيط الأسرى هو نفسه شرح كاف للمحرمات. وفى وسعنا أن نرى **فرويد** وهو يدرك فى البداية أن حقيقة السبب التاريخى الذى يفترضه لا أهمية لها، ثم يرتد إلى نفسه ويستنبط الحادثة التاريخية من المنظومة النفسية؛ فكل فرد لديه هذه الرغبات الباطنية، دون أن تكون مجرد نتيجة للفعل الأصلى، الذى ربما لم يكن قد وقع؛ ولكن الناس البدائيين لم يعرفوا التحريم، ولابد أنهم – من ثم – قد أدوا الفعل. لقد تم تأكيد الحادثة التاريخية كما لو أنها كانت سببا، ثم كان استنتاجها بعد ذلك من نظام الشعور الباطن. وهذا مثل رائع للتوتر بين الشرح التاريخى والشرح القائم على أساس منظومة ما. وهو مثل إرشادى على وجه الخصوص بوصفه درسا فى الحداثة modernity ، لأن المنظومة تنتصر على رغبات **فرويد** الصريحة.

ويبدو **سوسير ودوركايم وفرويد** مسئولين عن هذه الخطوة الحاسمة فى تطور العلوم الإنسانية؛ فعن طريق جعل الأصول ذاتية، واستبعادها من التاريخ الزمنى، ينشئ المرء حيزا جديدا من الشرح انتهى الأمر إلى تسميته اللاشعور unconscious. على أن اللاشعور لا يحل محل الأنساق التاريخية؛ والأحرى أنه يصبح الحيز الذى تستقر فيه أى حادثة من الحادثات السابقة التى تؤدى وظيفة الشرح. والشرح البنيوى يربط بين الأفعال ومنظومة من المعايير، مثل قواعد لغة ما ، وأشكال التعبير الجمعية فى مجتمع ما، وآليات النظام النفسى؛ كما أن مفهوم اللاشعور هو طريقة لشرح كيف أن هذه المنظومات تنطوى على قوة شارحة. إنه طريقة لشرح كيف أن هذه المنظومات يمكن أن

تكون مجهولة ومع ذلك يكون لها فى الوقت نفسه حضور مؤثر. وإذا كان وصف ما لمنظومة لغوية يعد تحليلا للغة ما فلأن المنظومة شيء لا يتمثل مباشرة فى الوعى، وإن بدا أنه حاضر على الدوام، وأنه يعمل على الدوام فى السلوك الذى يشكل بنيته ويجعله ممكنا.

ومع أن مفهوم اللاشعور على هذا النحو قد نشأ فى عمل **فرويد**، فقد كان أساسيا بالنسبة إلى نمط الشرح الذى حاولت مجموعة كاملة من الحقول المعرفية أن تقدمه، وكان من المؤكد أن سينشأ حتى دون مساعدة من **فرويد**. والواقع أن المرء قد يذهب إلى أن هذا المفهوم يظهرفى علم اللغة فى أوضح أشكاله وأكثرها تماسكا. إن اللاشعور هو المفهوم الذى يعين المرء على شرح واقعة لا تقبل الشك فيها: أننى أعرف لغة (بمعنى أننى استطيع أن أنتج أقوالا جديدة وأن أفهم مثلها، وأن أقرر ما إذا كان سياق ما يمثل فى الواقع جملة تنتمى إلى لغتى، إلخ)، ومع ذلك فأنا لا أعرف ما أعرف. ومفهوم اللاشعور يربط بين هاتين الحقيقتين ويجعل لهما معنى(*)، ويتيح مساحة للفحص والاستكشاف. وعلم اللغة، شأنه شأن علم النفس وعلم اجتماع أشكال التعبير الجمعية، يمكنه أن يشرح أفعالى بأن يكشف تفصيلا عن المعرفة الكامنة التى لم أنقلها أنا نفسى إلى منطقة الوعى.

وإذا التمسنا طريقة أخرى لوصف هذه الخطوة الأساسية – وهى طريقة سوف تزداد أهميتها وضوحا فى الفصل الآتى – فيمكن أن تتمثل فى قولنا إن هذه الخطوة تشتمل على وضع «الذات» أو الـ«أنا» فى المركز من المجال التحليلى ثم تعريتها. و«الذات» فى هذا السياق تعنى الذات صاحبة التجربة، أى الـ«أنا» أو النفس التى تفكر، وتدرك وتتكلم، وما إلى ذلك. ويمكن المضى فى علم اللغة المقارن والتاريخى دون الرجوع

(*) من هناكان وصف لاكان المشهور للاشعور بانه مشكَّل بنيويًّا على غرار اللغة (المترجم).

الصريح إلى الذات؛ ففى وسع المرء أن يلاحظ الفروق بين الصيغ المثبتة، ويتابع تطور صيغة بعينها، دون اللواذ بفكرة الذات التى تتكلم أو الإفادة منها، تلك الذات التى تعرف لغة ما. لكن **سوسير** يضع الذات مباشرة فى مركز مشروعه التحليلى. ومن هنا تصبح فكرة الذات أساسية فى تحليل اللغة.

وإذا ما تساءلنا: كيف نعين العناصر اللغوية؟ كانت الإجابة أن ذلك يحدث دائما بالرجوع إلى الذات المتكلمة. إننا نعرف أن / b / و / p / صوتمان (فونيمان) مختلفان لأن bet و pet علامتان مختلفتان بالنسبة إلى الذات.

فإذا تساءلنا: ما الذى يجعل قولين متماثلين؟ كانت الإجابة هى حقيقة أنهما يتماثلان عند الذات المتكلمة، على الرغم مما بينهما من فروق ملحوظة. «ولكى نقرر إلى أى مدى يمثل الشىء حقيقة واقعة» – على الأقل من وجهة نظر التحليل التزامنى للسان la langue – «يصبح من الضرورى، كما يكون كافيا، السؤال عن مدى تمثل هذا الشىء فى عقول المتكلمين». (الدروس ٩٠؛ دروس ١٢٨).

وفى كل الحالات التى نتناول فيها ما يسميه **سوسير** القيم، أى الدلالة الاجتماعية للأشياء والأفعال، تقوم الذات بدور حاسم، حيث تصدر الوقائع التى يسعى المرء إلى شرحها عن حدوس intuitions الذات واحكامها. ومع ذلك فإنه بمجرد أن توضع الذات فى موضعها الملائم، وتتوطد فى المركز من المجال التحليلى، تصبح المهمة الكاملة للعلوم الإنسانية هى مهمة تعرية الذات، أى شرح المعانى على أساس نظم العرف التى تفلت من قبضة الذات الواعية. إن المتحدث بلغة ما لا يكون مدركًا عن وعى للنظم الصوتية والنحوية، التى يمكن على اساسها شرح الاحكام والمدركات. كما أن الذات لا تدرك بالضرورة نظامها النفسى الخاص، أو النظام المحكم للمعايير الاجتماعية التى تحكم السلوك.

لقد انحلت الذات إلى عناصرها التكوينية، التى أصبحت نظما عرفية خاصة بالعلاقات بين الأشخاص. إنها «تتلاشى» عندما تسند وظائفها إلى مجموعة متنوعة من النظم التى تؤدى عملها من خلالها. وقد كتب **ميشيل فوكو** يقول: «إن أبحاث علم النفس وعلم اللغة، والأنثروبولوجيا، قد «أبعدت الذات عن مركزيتها» فيما يتعلق بالقوانين الخاصة برغبتها، أو بالصيغ الخاصة بلغتها، أو بالقواعد الخاصة بأفعالها، أو باللعب الذى يصدر عن خطابها الأسطورى والخيالى». إن التمييز بين الذات والعالم تمييز قابل للتغير، يعتمد على أشكال المعرفة فى وقت بعينه؛ وإن المجالات المعرفية التى افتتحها **سوسير ودور كايم وفرويد** قد انقسمت إزاء ما كان من قبل ينتسب إلى الذات، إلى أن فقدت الذات مكانها بوصفها مركزا أو مصدرا للمعنى. ولما كانت النفس أو الذات قد انحلت إلى منظومات تكوينية تجاوز جميعها الذات، فإنها تشرع فى الظهور شيئا فشيئا بوصفها بنية تصورية construct ، أى نتيجة لمنظومات الأعراف. وعندما يتكلم المرء فإنه «يؤلف باللغة» فى براعة؛ فاللغة تتكلم من خلالنا، شأنها شأن الرغبة والمجتمع، بل إن فكرة الهوية الشخصية تبزغ خلال خطاب ثقافة ما. إن الـ «أنا» ليست شيئا محددا منذ البداية، لكنها تبدأ فى الوجود، فى مرحلة المرآة التى تبدأ منذ الطفولة، بوصفها تلك التى يراها الآخرون ويتوجهون إليها بالحديث.

وسوف نعود إلى مشكلة الذات عندما نأتى إلى النظر فى بعض الأفكار الضمنية فى علم العلامات (السيميوطيقا)، وفى طريق تأثر المشتغلين بحقول معرفية أخرى تأثرا فعليا **بسوسير** وببرنامجه المنهجى. ونحن لم نهتم حتى الآن بطبيعة الحال بمشكلات التأثير، فليس هناك شاهد على أن **دوركايم وسوسير وفرويد** قد عرف أى منهم شيئا عن عمل الآخرين. وعلى الرغم مما قيل من أن **دوركايم** قد أثر فى **سوسير** فأيا كانت وجوه الشبه بينهما فالمحتمل أنها ترجع إلى دينهما المشترك **لتين**. وعلى كل حال فإن ماهو أهم

من أى استعارات سطحية محتملة هو ما يتمثل فى صلات النسب بين مشروعات هولاء المفكرين الثلاثة الأساسية، وفى الأشكال المعرفية (الإبستمولوجية) على وجه الخصوص للحقول المعرفية التى أسسوها.

لقد ذهبت إلى أن **لسوسير** أهمية خاصة، وأنه مثير للأفكار بوصفه صاحب رؤية استراتيجية عقلانية، وبوصفه مفكرا مؤثرا يعنى بأساسيات المنهج والفهم الدقيق. ومع ذلك فهو معروف بصفة أساسية بوصفه مؤسس علم اللغة الحديث. ولذا ينبغى لنا الآن أن ننظر فى بعض الأشياء التى أثارها لنرى مظاهر التقدم التى كان لعمله الفضل فى تحقيقها، والمواضع التى ثبت قصورها فى نظرياته اللغوية.

التأثير :

كان تأثير **سوسير** على علم اللغة الحديث ذا وجهين: الأول، أنه زودنا بتوجيه عام؛ بشعور بواجبات علم اللغة نادرا ما كان موضع تساؤل؛ ذلك الشعور الذى ظفر من التسليم به بقدر ما ظفرت الطبيعة الخاصة للموضوع ذاته. وقد كانت المهمة المنوطة بعالم اللغة عند **سوسير** هى تحليل اللغة بوصفها منظومة من الوحدات والعلاقات، وأن العمل اللغوى العلمى هو محاولة لتحديد وحدات اللغة، والعلاقات التى تربط بينها، والقواعد التى تحكُم الترابط بينها. وهذا الشعور بالمهمة المنوطة بعلم اللغة لم يتمثل لدى أسلاف **سوسير**، وإن كان بعضهم ربما أومأ إليه عرضًا. ولكن هذا أصبح – منذ عهد **سوسير** – هو التعريف الموثوق به إلى حد بعيد للبحث اللغوى. ولم يقتصر الأمر على نمو علم اللغة الوصفى والنظرى لكى يحتل المكان المركزى الذى عينه له **سوسير**، بل اضطر أولئك العاملون فى ميدان علم اللغة التاريخى أو علم اللغة الاجتماعى إلى استخدام صفات مثل « تاريخى » ليبينوا كيف أن عملهم ينطلق من النشاط المركزى فى ذلك الحقل المعرفى. وإن من يرغب فى معارضة وجهة نظر **سوسير** الخاصة بالمهمة المنوطة

بعلم اللغة فى وسعه أن يصنع هذا، لا بالهجوم على **سوسير** بل بالاعتراض على فكرة علم اللغة ذاتها.

وبهذا المعنى أصبح من الممكن تسمية **سوسير** مؤسس علم اللغة الحديث. وإن أهم إضافاته وأكثرها أصالة لتتمثل فى تأثيره الصامت الذى تغلغل فى طبيعة الحقل المعرفى نفسه. والواقع أن وصف علم اللغة البنيوى على نحو ما قدمه **سوسير** يمكن أن يشتمل على المدارس الرئيسية فى علم اللغة الحديث. ومن هنا فإن كتاب **جيليو لبشى** Giulio Lepschy المسمى «**استعراض لعلم اللغة البنيوى**» يغطى مدرسة براغ (**رومان جاكبسون ونيكولاى تروبتسكوى** وآخرين)؛ ومدرسة كوبنهاجن (**لويس هيلمسليف**» و«شراحا آخرين»)؛ و«الوظيفيين» (**جاكبسون، وإميل بنفنيست، وأندريه مارتينت**، وبعض علماء اللغة البريطانيين)؛ والبنيوية الأمريكية (**ليونارد بلومفيلد** وأتباعه)، حتى **نوام تشومسكى** وغيره من النحاة التحويليين. وهذه المجموعة الأخيرة وحدها هى التى أحدثت تغييرا جوهريا فى مفهوم علم اللغة الذى خلفه **سوسير** لمن بعده.

ومع ذلك فهناك وجه آخر من التأثير جدير بالدراسة، يتمثل فى تأثير بعض المفاهيم الخاصة التى ليست أصيلة بمعنى الكلمة عند **سوسير**، ولكنه حاول ترويجها؛ كالتمييز بين **اللسان والكلام**؛ والفصل بين المنظورات التزامنية والتعاقبية؛ والنظرية التى ترى فى اللغة نظاماً من العلاقات السياقية والعلاقات الاستبدالية، التى يظهر أثرها فى مستويات تراتبية مختلفة. ويمكن وصف مظاهر كثيرة من مظاهر التطور فى مجال علم اللغة الحديث على أنها بحوث فى الطبيعة المحددة لهذه المفاهيم وفى أهميتها. فإذا نحن أعدنا النظر فيها أمكننا أن نرى أنه حتى عندما كانت الحاجة إلى صياغات **سوسير** الأصلية ماسة، كانت الأسئلة التى طرحها باعثة للحركة والحياة فى علم اللغة الحديث.

اللسان والكلام:

فى عام ١٩٣٣ كتب عالم اللغة البريطانى سير **ألان جاردينر** Alan Gardiner يقول: «يرجع إلى **فرديناند دى سوسير** الفضل فى لفت النظر إلى الفارق بين «الكلام» Speech و «اللغة» Language ؛ وهو فارق بعيد الأثر فيما أدى إليه من نتائج، حتى إنه لن يخفق، فى رأيى، فى أن يصبح - آجلا أو عاجلا - الأساس الذى لا مندوحة عنه لكل تناول علمى لقواعد اللغة». وقد كان لا مندوحة عنه حتى إن كثيرا من وجوه الاختلاف اللغوية يمكن طرحها فى شكل مجادلات حول الطبيعة المحددة لهذا الفارق: ما الذى هو من قبيل **اللسان**؟ وما الذى هو من قبيل **الكلام**؟

إن **سوسير** نفسه يتوسل بجملة مختلفة من المعايير فى تحديد هذا الفارق؛ فعندما يفصل المرء بين **اللسان والكلام** فإنه يفصل بين الجوهرى والعَرَضى، وبين الاجتماعى والفردى الصرف، وبين النفسى والمادى. لكن هذه المعايير لا تقسم اللغة بالطريقة نفسها؛ وهى بهذا تتيح مجالا فسيحان للجدل. فوفقا للمعيار الأول يعد **اللسان** نظامًا تجريديًّا وشكليا على وجه الإجمال؛ فكل ما يتعلق بالصوت يحال إلى الكلام، ما دامت اللغة الإنجليزية - على سبيل المثال - ستظل أساسا هى اللغة نفسها حتى لو تم التجسيد الصوتى لوحداتها بطريقة أخرى. ولكن من الواضح أنه ينبغى لنا، إزاء المعيار الثانى أن نراجع هذه الفكرة، فحقيقة أن الحرف / b / علامة وقف شفوى صائت، والحرف / p / علامة وقف شفوى صامت، هى حقيقة تتعلق بالنظام اللغوى، بحيث لا يستطيع أفراد المتكلمين أن **يختاروا** تحقيق الصوتمات (الفونيمات) على نحومختلف إذا كان عليهم أن يستمروا فى الكلام باللغة الإنجليزية. أما بالنسبة إلى المعيار الثالث فربما كان على المرء أن يسلم ببعض الملامح الصوتية فى **اللسان** ما دامت وجوه الاختلاف بين النبرات وصور النطق تحمل واقعًا نفسيًّا لدى المتكلمين بلغة ما.

لقد كانت التفرقة التى أقامها **سوسير** نافعة من خلال انفتاحها نفسه. والواقع أن النتائج المختلفة التى أمكن التوصل إليها عن طريق استخدام كل معيار إنما تعكس الطرق المختلفة التى يمكن بها أن تكون اللغة متماسكة فى نظام. وفى وسعنا أن نصوغ هذه الفروق فى الكلمات التى اقترحها **هيلمسليف**؛ **فاللسان والكلام** يمكن أن يستبدل بهما **المخطط** Schema، **والمعيار**، **والاستعمال**، **والكلام**. والكلام هو ببساطة فعل التكلم وليس هو ذاته جزءاً من النظام؛ والاستعمال انتظام إحصائى؛ ففى وسع المرء أن يرسم خطًا بيانيًا لتردد طرق النطق المختلفة، أو لتردد استخدمات أخرى لعناصر لغوية، والمتكلم للغة ما، لديه نوع ما من الحرية فيما يختار استخدامه، ومع ذلك فإن المعيار ليس مسألة اختيار فردى؛ فهو لا يوصف وصفًا إحصائيًا ولكن تمثله سلسلة من القواعد، منها – على سبيل المثال – أن الصوتم (الفونيم) /p/ يتحقق فى اللغة الإنجليزية بوصفه علامة وقف شفوى صامت؛ وأخيراً نأتى إلى المخطط، وهو أكثر مفاهيم البنية تجريدية، فلا نجد أى إحالة إلى المادة الصوتية، ذلك أن العناصر تحدد بلغة العلاقات؛ فالحرف /p/ هو فى علاقته بالحرف /b/ كالحرف /t/ فى علاقته بالحرف /d/، وليس لنوع العلامة الفعلية المستخدمة لبيان هذه الوجوه من الاختلاف علاقة بذلك.

وعندما يكون هذا التفريق الرباعى متاحاً للمرء، يصبح فى مقدوره – فى الحقيقة – أن يعين موضعاً للقسمة بين **اللسان والكلام** فى واحدة من نقاط ثلاث: فمن الممكن أن يتكون اللسان من المخطط فحسب، أو من المخطط والمعيار، أو من المخطط والمعيار والاستعمال. وقد كان من المألوف أن تأخذ المجادلات حول طبيعة اللسان هذا الطابع وقد تناول علماء اللغة فى **مدرسة براغ** – على سبيل المثال – **اللسان** بوصفه تأليفًا بين المخطط والمعيار. وهم إذ ميزوا بين الفونيطيقا والفونولوجيا قد ذهبوا إلى أن الفونولوجيا من واجبها البحث فى الفروق الصوتية وأى منها يرتبط بالفروق فى المعنى، ولكنهم ذهبوا إلى أن الملامح الفونولوجية الفارقة التى تم عزلها على هذا النحو ينبغى أن توصف على أسس واضحة. وفى وصف **جاكبسون** للملامح الفارقة، ذلك الوصف الذى كان له

تأثيره، لم تكن التعارضات من قبيل **الصائت** فى مقابل **الصامت** ملامح تجريدية فحسب، بل كانت كذلك للتحقق المادى أو الصوتى.

وقد آثر علماء آخرون من علماء اللغة مثل دانييل جونز Daniel Jones وأتباعه البريطانيين تعريف الصوتم (الفونيم) بأنه «أسرة» من الأصوات، جاعلين الاستخدام – من ثم – متضمناً فى إطار اللسان؛ فعندهم أن وصف النظام الفونولوجى للغة ما هو وصف للاستعمال اللغوى، شأنه شأن المعايير الوظيفية والمخططات التجريدية.

ومن وجهة أخرى تناول **هيلمسليف** وأنصار منهجه الشرحى **اللسان** من حيث هو خطة تجريدية صرف، وعندهم أن الخصائص الصوتية ليست متضمنة على الإطلاق فى الطريقة التى ينبغى أن توصف بها الصوتمات (الفونيمات). وتستمر هذه المجادلات؛ ولكن تفرقة **سوسير** بين **اللسان والكلام** كانت – على الأقل فى ميدان الفونولوجيا – قد طرحت الأسئلة الجوهرية.

أما على مستوى التركيب اللغوى فإن أفكار **سوسير** الخاصة بما ينتمى من ذلك إلى اللسان وما ينتمى إلى الكلام هو أشد غموضاً، وأقل حسماً، وأكثر مدعاة للتشكك. فهو ينظر إلى الجمل على أنها نتاج للاختيار الفردى؛ ومن ثم فإنه يتناولها بوصفها أمثلة على **الكلام** أحرى منها كينونات **لسانية**. ويجد المرء نفسه مدفوعاً إلى أن يقول إنه أخطأ فى التفريق بين الجمل ذاتها بوصفها صيغاً نحوية، والملفوظات التى تتحقق الجمل عن طريقها فى التكلم؛ ولكن المشكلة أعمق من هذا. إنه يسمح بأن تكون العبارات الاصطلاحية المحددة جزءاً من النظام اللغوى، بل يسمح بهذا للجمل ومجموعات الألفاظ المبنية على أساس قوالب منتظمة؛ ولكنه يبدو غير راغب فى النظر فى المدى الذى يمكن أن تمتد إليه فكرة «القالب المنتظم»، وينتهى من ذلك إلى أنه على مستوى التركيبات السياقية «ليست هناك حدود قاطعة بين حقائق اللسان، التى هى أمثلة للاستعمال الجمعى، وحقائق الكلام، التى تعتمد على الاختيار الحر لدى الفرد». (الدروس ١٢٥؛ دروس ١٧٣).

ونتيجة لإخفاق **سوسير** فى أن يدخل الجمل ضمن النظام اللغوى يبدو مفهوم التركيب النحوى syntax لديه هزيلاً. إن اللغة أكثر من أن تكون منظومة من العناصر التى تقوم بين بعضها وبعض علاقات متبادلة؛ فالعلاقات التى تشكلها هى كذلك منظومة من القواعد؛ وهذا هو الجانب الذى أكده **تشومسكى** حين استبدل **باللسان والكلام** عند **سوسير** فكرتيه الخاصتين: الكفاءة Competence والأداء Performance. فالكفاءة هى منظومة القواعد الأساسية التى يجيد المتكلم استخدامها. وأن تصف الكفاءة معناه أن تحلل لغة ما إلى عناصرها، وإلى قواعد تركيب هذه العناصر؛ وقد كتب **تشومسكى** يقول: من الواضح أن وصف الكفاءة الذاتية الكامنة الذى يقدمه النحو لا ينبغى أن يختلط بشرح للأداء الفعلى، على نحو ما أكده **سوسير** بذلك الوضوح، ولكن **سوسير** فيما يضيف **تشومسكى**.

> **ينظر إلى اللسان كما لو كان بصفة أساسية مستودعاً للعلامات مع مالها من خصائص نحوية، أى مستودعاً للعناصر الشبيهة بالكلمات، وللعبارات المجمدة، وقد يضاف إليها أنماط بعينها محدودة من العبارات. وهو لهذا لم يكن قادراً على إدراك العمليات المتكررة، الكامنة وراء صياغة الجملة، كما أنه بدا كما لو كان يرى فى صياغة الجملة مسألة أحرى أن تتعلق بالكلام منها باللسان، وبالإبداع الحر والإرادى منها بالقاعدة المنتظمة. وليس فى هذا المشروع مكان لذلك النوع من «الإبداع الخاضع للقاعدة»، الذى يتضمنه الاستخدام اليومى العادى للغة**(١).

ومع ذلك يحق لنا التنويه بأن **سوسير** بسبب إدراكه على وجه التحديد لإبداعية استخدام اللغة العادية لم يكن راغباً فى أن يدرج صياغة الجملة فى إطار اللسان. فهو لم

---

(١) الموضوعات الحالية فى النظرية اللغوية:

Current Inssues in Linguistic Theory, (The Hague: Mouton 1964), P. 23.

وللوقوف على مزيد من المناقشة لنظريات **تشومسكى** وموقعه فى تاريخ علم اللغة، انظر:

John lyons, Chomsky (New York: Viking, 1970).

يعرف كيف يوائم بين حقيقة أننا نستطيع أن ننتج جملاً جديدة كل الجدة، وحقيقة أن لغة ما تحتوى على أنماط من العبارة. وما كان **سوسير** يفتقر إليه هو فكرة خاصة بالإبداع الخاضع للقاعدة؛ أى كون الإبداع الفردى ممكناً عن طريق منظومة من القواعد، كما أنه لم يدرك أنه من الممكن تشييد جملة محدودة من القواعد التى ستولد صوراً من الوصف البنيوى لعدد غير محدود من الجمل. وهذا ما يمكن تحقيقه، وفقاً لما يقوله **تشومسكى**، عن طريق القواعد المتكررة، أى القواعد التى يمكن استخدامها المرة بعد المرة، كتلك القاعدة التى تمكن المرء من أن يضيف جملة الموصول إلى شبه الجملة الاسمية (مثال ذلك: هذا هو الكلب، الذى طارد القط، الذى أفزع الفأر، الذى أكل الجبن... وهكذا).

إن من يعرفون لغة ما فى وسعهم أن يدركوا ما إذا كانت جملة ما لم يصادفوها من قبل قط قد صيغت وفقاً لقواعد هذه اللغة، وأنهم هم أنفسهم فى وسعهم أن ينتجوا جملاً جديدة تتفق وقواعد النحو. وهذا دليل كاف على أن الجملة يجب أن ينظر إليها على أنها وحدة من وحدات المنظومة اللغوية. وقد ظل الأمر كذلك إلى أن جاء **تشومسكى** لكى يبين كيف أن المنظومة يمكن أن تشرح صياغة الجملة فى الوقت نفسه الذى تشرح فيه إبداعية المتكلم الفرد. وإن عجز **سوسير** عن القيام بهذا أمر يسهل فهمه. ويبدو مؤكداً أنه قد فهم على الأقل طبيعة المشكلة، ولكن إهماله الجملة بوصفها وحدة لغوية هو مع ذلك إخفاق كبير، ولم يحدث إهمال لأى جانب من جوانب تناول سوسير للغة بقدر ما حدث فى مجال التركيب النحوى Syntax(١).

التزامنى والتعاقبى:

من بين كل التفرقات التى أقامها **سوسير** كانت هذه التفرقة أقلها وضوحاً فى الفهم وأقلها ظفراً بالبحث من قبل خلفائه. وعلى الرغم من أن أولوية الوصف التزامنى قد

(١) ومع ذلك يذهب واليس رايد Wallis Reid إلى أن موطن الضعف عند سوسير هو فى الحقيقة قوة: «العلامة السوسيرية بوصفها عنصراً ضابطاً فى التحليل اللغوى»، Semiotexte I, No. 2 (1974).

ظفرت بالقبول فإن محاولة محدودة قد بذلت لتوضيح المشكلة النظرية الأساسية التى طرحها **سوسير** فيما يتصل بما ينتمى على وجه التحديد إلى المنظور التزامنى وما ينتمى إلى المنظور التعاقبى، فى المناقشات الخاصة بالتغير اللغوى. وقد أكد كثير من علماء اللغة أن على المرء أن يتغلب على التفرقة أو يجاوزها، وأن يحرز وجهة نظر تركيبية شاملة، ولكنهم لم يتقبلوا الأسباب التى قدمها **سوسير** لظنه استحالة ذلك. ولاشك فى أن **تشارلز هوكت** Charles Hockett كان على حق عندما لاحظ فى دراسته المسحية للغة، المسماة The state of the Art (1968) أن مشكلة العلاقة بين الدراسات التزامنية والتعاقبية «لم تظفر من الحسم بقدر ما كان هناك من غض الطرف عنها».

وهناك لونان من الادعاء ذهب إليهما أولئك الذين حاولوا التغلب على التفرقة بين التزامنى والتعاقبى؛ الأول منهما يتمثل فى أن النظام التزامنى يشتمل فى أى لحظة على عناصر تعاقبية؛ كالاستعمالات المهجورة archaisms، والاستعمالات المحدثة neologi-sms، ووجوه الاختلاف فى عملية الاختفاء، وهكذا. وهذا الاعتراض لا علاقة له بموضوع **سوسير**؛ فهو يقرر صراحة أن «اللغة فى أى لحظة تنطوى بداهة على نظام مستقر وعلى وجه من التطور؛ فهى فى كل لحظة مؤسسة فى الحاضر ونتاج للماضى»؛ والتزامنى والتعاقبى ليسا نمطين من العناصر ولكنهما طريقتان لتناول اللغة؛ فالمواد التى ينظر إليها على أنها مهجورة ستتعين فى التحليل التزامنى على هذا النحو، ولكن هذا لا علاقة له بالبحث التاريخى (على سبيل المثال لن يختلف الأمر فيما يتعلق بالوصف التزامنى لو أن الصيغ التى شعر المتكلمون بأنها من المهجور كانت حقًّا استعارات جديدة من لغة أخرى).

وأما النوع الثانى من الاعتراض فهو أكثر ملاءمة وأهمية. لقد أصر علماء اللغة فى **مدرسة براغ** على أن التغير اللغوى لا يحدث بطريقة عشوائية، ولكنه يحدث أساساً وفقاً لنظام؛ أى أنه وظيفة للنظام. ومنذ عهد قريب اتخذ أولئك العاملون فى حقل الفونولوجيا فى سياق النحو التحويلى موقفاً مضاداً **لسوسير**؛ ففى الوقت الذى أخذ فيه

سوسير بأن التغير الصوتى يحدث خارج النظام اللغوى، مرتبطاً بالعوامل الخارجية التى تؤثر على **الكلام**، يذهب علماء لغة آخرون الآن إلى أن التغير الصوتى ينشأ فى إطار النظام اللغوى ذاته، وأنه يمكن أن يكون له فاعلية فى العناصر المحددة نحويًا، ويكون أفضل وصف له أنه تغير فى القواعد، وليس تطوراً للعناصر المتحققة. ونذكر على سبيل المثال الوضع الذى ينطق فيه الحرف فى صيغ مثل صيغة Knowledge؛ فالتغير الصوتى الذى أثر فى حرفى Kn يبدو أنه اعتمد على بنية نحوية، حتى إن الحرف يكون منطوقاً فى كلمة acknowledge وغير منطوق فى كلمة Knowledge.

على أن هذا الشاهد ليس نهائيًا، إذ إن هناك طرقاً أخرى وإن كانت خاصة بهذا الغرض لشرح هذه التغيرات، كما أنه ليس من الواضح ما إذا كان اعتراض **سوسير** على الأفكار الغائية الخاصة بالتغير - بمعنى أن التغير يحدث لأن النظام « يتطلب » وضعاً مختلفاً - يستحق التخلى عنه. والمؤكد أن كثيراً من التغيرات لا يقبل الشرح على أساس غائى؛ فليس فى وسع المرء أن يدعى أن « القصور » فى fót/fóti قد دفع النظام إلى البحث عن foot/feet بوصفها طريقة لتمييز الجموع. وقد يبدو أن الشاهد الذى سبق إيراده بوصفه مثالاً مضاداً غالباً ما ينشأ نتيجة للإخفاق فى التمييز بين الحقائق التزامنية للتغير اللغوى والحقائق التعاقبية. وبصفة عامة تمثل العلاقة بين التزامنى والتعاقبى مشكلة لم تظفر بقدر كاف من الدراسة. وهنا يمثل موقف **سوسير**، على نحو ما سبق شرحه (ص ٤٥ - ٥٦)، صياغة للصعوبات الأساسية لم يظهر ما يفوقها فى الوضوح والملاءمة.

العلاقات فى النظام اللغوى:

أكد **سوسير** بصورة جلية أن اللغة نظام من الاختلافات تحدد فيه العناصر تحديداً كليًا من خلال علاقاتها بعضها مع بعض. وسوف يذكر أنه توصل إلى هذه النتيجة عن طريق تأمله فى طبيعة التماثل فى علم اللغة وفى خصائص العلامة اللغوية، وتبدو نتيجته هذه من الناحية النظرية مبرأة من العيب؛ وكذلك كان لها تأثير ملحوظ؛ ولكن

عندما يقوم المرء فى الواقع بتحليل لغة ما، يصبح من الصعب للغاية تحاشى الحديث كأنما المصطلحات هناك محددة الدلالة. وإنه لمن الصعب تحليل لغة ما بوصفها منظومة من العلاقات لا غير. على أنه ليس من الواضح مدى ما لهذه الصعوبة من دلالات ضمنية نظرية مهمة؛ ولكن يصح أن يقال إن علماء اللغة كانوا أكثر توفيقاً فى تفحصهم لأنماط بعينها من العلاقات، أو لمجاميع محصورة من العلاقات، منهم فى معالجتهم للغةٍ ما فى كليتها بوصفها منظومة تعالقية صرفاً.

وعلى سبيل المثال كان إبراز **سوسير** للتعارضات الثنائية binary oppositions له جدواه؛ فقد قام معظم العمل فى ميدان الفونولوجيا على أساس تحويل الكيان الصوتى الثابت والمستمر إلى عناصر متميزة ومنفصلة، يمكن أن تعرف بانها نقطة التقاطع بين معالم فارقة مختلفة. ويتضمن كل معلم فارق – كما يقول **جاكبسون** – الاختيار بين « مصطلحين بينهما تعارض يكشف عن خاصية فارقة بعينها » (مثل **صائت** Voiced و**صامت** Voiceless). والواقع أن **جاكبسون** وآخرين غيره قد زعموا أن استخدام التعارضات الثنائية لوصف البنية لا يعد مجرد أداة منهجية بل تدبراً لطبيعة اللغة نفسها. ذلك بأن التعارضات الثنائية هى أكثر الشفرات بساطة وأكثرها تحقيقاً للجانب الاقتصادى؛ فهى العمليات الأولى التى يتعلمها الأطفال عندما يشرعون فى استخدام اللغة، كما أنها تعد – بصفة أعم – المهيمن العادى على كل التفكير. وهنا نرى **سوسير** والموروث السوسيرى يعودان لإنشاء الروابط بين اللغة والتفكير مرة أخرى، ولكن ذلك على مستوى عمليات التشكيل البنيوى الأساسية.

وقد مثلت العلاقات السياقية والعلاقات التبادلية بؤرة الاهتمام كذلك لدى كثير من علماء اللغة، وربما أمكن للمرء أن يذهب إلى أن وجوه الاختلاف بين نظريات الوصف النحوى المختلفة التى ترعرعت منذ زمن **سوسير** هى خلافات حول طبيعة العلاقات السياقية وطرق تحديدها. على أن هذه الخلافات ليست من ذلك النوع الذى يمكن تلخيصه هنا فى كلمات قليلة. ويكفى أن نقول: إن مفهوم تراتبية المستويات اللغوية

الذى تترابط بمقتضاه مكونات أحد المستويات (مثل الصوتمات) لكى تشكل مكونات للمستوى التالى له (مثل المورفيمات)، والذى تساعد فيه إمكانية الترابط بين العناصر على تحديد هذه العناصر – هو مفهوم عام فى عدد من النظريات الوصفية، التى تختلف فى أحكامها فيما يتعلق بقيمة العوامل المختلفة فى تحديد العلاقات. ترى هل ينبغى للمرء مثلاً أن يعرض لعبارات متماثلة، وأن يمضى وهو يعالجها بوصفها انساقاً من الصيغ فيفصل بينها عند المواضع التى يختلف فيها الواحد منها عن الآخر، ثم يدرس بعد ذلك التآلفات التى تدخل فيها العناصر التى تم فصلها على هذا النحو فى أنساق أخرى؟ أو هل ينبغى له أن يبدأ بنظرية عن الوظائف المختلفة التى تستطيع العناصر اللغوية أداءها، ثم يعين بعد ذلك العناصر التى تترابط لكى تؤدى تلك الوظائف؟

على أن العناصر السياقية والعناصر التبادلية كما حددها **سوسير** لم تتراجع أهميتها إلا مع مجيء **تشومسكى** بنحوه التوليدى التحويلى. ومع ذلك فإن ما حدث فى هذه الحالة ذاتها ليس سوى تنحية للمشكلة؛ حيث تظهر أنواع مختلفة من الفئات التبادلية بوصفها الفئات التى تعمل فيها القواعد، وبوصفها الفئات اللازمة إذا أريد للقواعد أن تؤدى عملها على الوجه الصحيح. وهذه القواعد نفسها هى كنايات عما ربما لاح لسوسير على أنه علاقات سياقية لو أنه امتد بوصفه للعلاقات ليجعل منها ضماناً كافياً للعمليات التركيبية النحوية.

أضف إلى هذا أن عمل علماء النحو التحويليين فى الآونة الأخيرة قد عاد – وإن كان على مستوى مختلف – إلى الفكرة التى عبر عنها **سوسير**، والتى مؤداها ان المرء عندما يدقق التفكير فى العمليات التاليفية، دون أن يأخذ أى شيء مأخذ التسليم، عندئذ لن يكتشف اى اختلاف جوهرى بين الكيانات المتآلفة صرفيًّا وغيرها من الكيانات المتآلفة نحويًّا؛ وليس هذا بالنسبة إلى **سوسير** سوى استنتاج؛ فملاحظاته المتعلقة بالنحو موجزة إلى حد أنها لا تقدم أى دعم لدعواه. ولكن كما أن اكتشاف لغة الحثيين قد أكد فرض **سوسير** الخاص بحروف اللين فى اللغة الأوربية الهندية، كذلك فإن النحو التحويلى ربما

دل على صحة فرض أو استبصار آخر.

ومع ذلك فربما خاب رجاء أب الألسنية الحديثة فى أبنائه من أحد الجوانب. لقد ذهب **سوسير** إلى أن الألسنية فرع من السيميولوجيا، أى من العلم العام للعلامات ولنظم العلامات؛ فالألسنية لا تنتمى إلى العلوم الطبيعية، ولا إلى العلوم التاريخية، بل إلى السيميولوجيا. «عندى أن مشكلة اللغة هى قبل كل شىء مشكلة سيميولوجية... فإذا نحن أردنا أن نكتشف الطبيعة الحقة للنظام اللغوى وجب علينا أن ندرس أول ما ندرس ما هو مشترك بينها وبين النظم الأخرى التى هى من النمط نفسه» (الدروس ١٧؛ دروس ٣٤، ٣٥). وقد أهمل علماء اللغة هذه النصيحة، أو هذا البرنامج؛ ففى الوقت الذى تم فيه استيعاب المفاهيم السوسيرية الأخرى، حدث إهمال كبير لمفهومه الأساسى؛ أى نظريته فى العلامة وفى اللغة بوصفها نظاماً من العلامات. لقد سلم به علماء اللغة قولاً، ولكنهم لم يسمحوا له بالتحكم فى عملهم التحليلى للغة ما. ويمكن القول إنه لو أسند إلى العلامة الدور الذى كان لها عند **سوسير** لأفضى ذلك إلى تحول جديد مهم فى الألسنية. ولكن إلى أن تتم هذه المحاولة، لا يملك المرء أن يقرر ماذا يمكن أن تكون نتائجها(١)؛ وما يمكن أن يقرره المرء هو أن إخفاق علماء اللغة فى أن يجعلوا من العلامة موضوع اهتمام قد أدى إلى موقف شاذ؛ فالسيميوطيقا - على نحو ما تجرى التسمية بعامة فى الوقت الراهن - قد ظفرت بالقبول لدى أولئك المشتغلين فى حقول كثيرة مختلفة؛ لكن الألسنية ذاتها، التى جعلها **سوسير** فى المركز من السيميوطيقا، والتى ظن أن السيميوطيقا ستضيف إليها إضافة عظيمة، ظلت بمنأى عنها. لقد تطورت الألسنية بطريقة سوسيرية، ولكن فهم السياق الذى وضعها **سوسير** فى إطاره يقتضى منا أن نستبعد دراسة اللغة فى ذاتها، وأن نتوجه إلى محاولات دراسة الظواهر الاجتماعية والثقافية الأخرى بوصفها «لغات»؛ أى بوصفها نظماً للعلامات.

(١) انظر رايد Reid فى «العلامة السوسيرية Saussurian Sign» لمناقشة هذا السؤال.